الاقتصادية
AL-IQTISSADIYA
صحيفة أسبوعية اقتصادية

السنة التاسعة عشرة ـ العدد /٥٤٥/ ١٥ أيلول ـ سبتمبر ٢٠٢٤
Issue No.545 - 15 of September 2024

جديد انتخابات غرف التجارة..
في دمشق أصدقاء الأمس افترقوا لقائمتين

تعيش غرف التجارة والتجارة والصناعة المشتركة مرحلة انتقالية يحتدم فيها السباق مع كل يوم يقترب فيه موعد الإدلاء بأصوات الناخبين وإيداعها صناديق الاقتراع، ومن مخالفات حصلت في بعض الغرف منذ بداية فتح أبواب الترشح ضبطتها وقومت مسارها وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك بصفتها المشرفة على العملية الانتخابية.
وفي تصريح خاص لـ«الاقتصادية» أكد رئيس لجنة الإشراف العام على انتخابات غرف التجارة وغرفة التجارة والصناعة المشتركة زين صافي أن التاريخ المحدد لانتهاء جميع اللجان في جميع الغرف من دراسة الطلبات والاعتراضات هو الثلاثاء ١٧ أيلول الجاري.. وعن الغرف التي صدرت فيها قوائم نهائية بأسماء المرشحين المقبولين بعد دراسة طلبات الاعتراض، وواقع الأعداد فيها، أوضح صافي أن لجنة الإشراف على الانتخابات في غرفة التجارة والصناعة بطرطوس أنهت دراسة الطلبات والاعتراضات وأصدرت قرارها النهائي الخميس ١٢ أيلول بقبول طلبات ٣٠ مرشحاً في قائمة نهائية، ضمت واحداً من الدرجة الممتازة و١٤ من الأولى و٨ من الثانية و٥ من الثالثة واثنين من الدرجة الرابعة.

ص ٢-٣

السؤال الذي يحتاج الاقتصاد السوري الإجابة عنه: ندعم الإنتاج .. أم نحافظ على سعر الليرة؟

اقتصاديون سوريون يقدمون إجابات قاطعة لـ«الاقتصادية»: بأن الإنتاج أولاً واتباع سياسات مالية محفزة للنمو وأن السياسات الاقتصادية النقدية والمالية لم تستطع أن تحقق الاستقرار المطلوب في أسعار الصرف أو دعم الإنتاج.
وأضافوا إن تشكيل الطلب على العملة المحلية يكون من خلال الإنتاج، والإنتاج يعني التصدير وبالتالي هي دائرة اقتصادية تبدأ بعملية مستوى دخل الفرد

ص ١٠-١١

رئيس الاتحاد العام للفلاحين لـ«الاقتصادية»: «السورية للتجارة» تشتري من التجار وليس من الفلاح!

صرح رئيس الاتحاد العام للفلاحين أحمد صالح إبراهيم لـ«الاقتصادية»: إن الواقع الزراعي لا ينبئ بانفراجات ومشكلة الحمضيات ما زالت قائمة، وأن العام القادم سيكون هناك حساب بنكي لكل فلاح وتسديد ثمن المحاصيلدفعة كاملة. كما وأعفينا رؤساء اتحادات وعالجنا مشكلات فساد جمعيات وروابط للمخالفات المالية والتنظيمية!

ص ٨-٩

هل يطول التعديل مواد بالنظام الداخلي لمجلس الشعب؟
حقوقيون لـ«الاقتصادية»: التعديلات ضرورية والخلل يكمن في التطبيق لا النص

لا يخفى على أحد اليوم، التوافق العام على وجوب عملية استنهاض أداء مجلس الشعب ودوره وحضوره على المستوى التشريعي والرقابي، الذي يفرض بدوره سياسات ورؤى مختلفة، وهو ما كان تحدث به الخبراء والحقوقيون اليوم لـ«الاقتصادية»، ممن أجمعوا على وجوب العملية، بينما السؤال اليوم: من أين نبدأ؟ وأين تتركز المشكلة؟ هل هي رقابية أم توافق بين السلطات؟
وأكد الدكتور محمد خير العكام أن النظام الداخلي لمجلس الشعب السوري شأنه شأن جميع الأنظمة الداخلية للسلطات التشريعية في العالم، وضع مجموعة ضوابط لهذه الأدوات الرقابية التي يمارسها المجلس على وزارات الحكومة ورئيس مجلس الوزراء برأي د. العكام. وفي الحديث عن موضوع السؤال لأحد أعضاء الحكومة أمام المجلس، فإن السؤال ينقسم إلى قسمين: شفهي وكتابي، حيث تم السماح للوزير الذي يتم سؤاله شفهياً بالإجابة عنه في الجلسة ذاتها، أما السؤال الكتابي فيمكن أن يجيب عنه مباشرة أو يُعطى مهلة ١٥ يوماً للإجابة.
والسؤال هنا.. هل تم الالتزام من قبل الحكومة وأعضائها بالإجابة عن أسئلة الأعضاء ضمن هذه المهلة؟
من الممكن استعادة الأمل بالإصلاح في سورية من خلال قدرة مجلس الشعب على حوار ومساءلة الحكومة، من هنا انطلق النائب السابق في مجلس الشعب زهير تيناوي في حديثه مع «الاقتصادية» حول حق السؤال والمتابعة من قبل الأعضاء، من مبدأ أن هدف الرقابة هو مُساءلة الحكومة نيابة عن الشعب وهي جزء حيوي من نظام الضوابط والتوازنات، يمنع أي أحد في السلطة التنفيذية من ممارسة السلطة المطلقة في ظل النظام العام.

التفاصيل ص ٤-٥

توقعات بأن تكون العقود التصديرية كبيرة حصيلة لـ«معرض الصادرات»

ص ٦

قطاع النسيج يحتضر!

ص ١٢

هل المصارف قادرة على الإقراض بطريقة سليمة؟

ص ١٦-١٧

حياة صعبة... تدفع السوريين للهجرة وتسرب رجال الأعمال أحدث صدمة للاقتصاد

ص ١٤-١٥

للسنة الثانية على التوالي... إقبال لافت واهتمام بالرياضات المميزة
في بطولة سيريتل الدولية للألعاب الشاطئية

حضورٌ جماهيريٌ لافتٌ، ومنافسات قوية... كانت عنوان المشهد الرياضي في بطولة سيريتل الدولية الثانية للألعاب الشاطئية التي أقيمت من الثاني حتى السابع من الشهر الجاري في مجمع جونادا بطرطوس.
مشاركات عربية ودولية من سورية، لبنان، فلسطين، البحرين، الجزائر، ورومانيا رفعت روح المنافسة، وأظهرت تألّق لاعبينا الذين أبدعوا وحققوا نتائج رائعة بالرياضات التي شاركوا فيها.
فقد شهد سباق السباحة للمسافات الطويلة للإناث والذكور (من جزيرة أرواد لمنتجع جونادا لمسافة ٣،٨ كم)، منافسات قوية بين السبّاحين السوريين كانت نتيجتها ذهبيتين، أما في رياضة ترياثلون سبرنت فقد أحرزت سورية ذهبية وفضية، في حين الميدالية البرونزية كانت من نصيب منتخب البحرين.
أما بالنسبة للفرق العربية المشاركة فقد حصد منتخب لبنان للرجال والسيدات ذهبية بكرة الطائرة الشاطئية.
تعتبر هذه البطولة وجهةً للمهتمين والمستثمرين في المجال الرياضي، للتعرف على الرياضيين المميزين، بالإضافة لإلقاء الضوء على الألعاب الشاطئية ولاعبيها الذين يحتاجون دعماً ورعايةً كبيرين لتحقيق وصولهم إلى الأندية والفرق العربية والعالمية.
أُقيمت البطولة برعاية شركة سيريتل، الشركة الوطنية المستمرة في دعمها للرياضة ورعايتها للرياضيين السوريين، فكما ذكرت في بيانها الصحفي خلال البطولة: « نؤمن في سيريتل بأن الرياضة حياة، فهي ليست وسيلة للترفيه والتسلية فحسب، بل أيضاً تلعب دوراً مهماً في تنمية الجسم والعقل وتعزيز الصحة العامة.
لذا وفي إطار التزامنا بمسؤوليتنا المجتمعية، نواصل دعمنا للرياضيين ورعايتنا للنشاطات الرياضية لما لذلك من إثر إيجابي في مجتمعنا السوري ككل.
من هنا انطلقنا برعايتنا الرسمية – للسنة الثانية على التوالي– لبطولة سيريتل الدولية للألعاب الشاطئية».
خطوة إضافية في مشوار النجاح الرياضي الطويل، إنه الوصف الأمثل لبطولة سيريتل الدولية الثانية للألعاب الشاطئية، التي تعتبر نقطة تحوّل إيجابية في مجال الرياضات والألعاب الشاطئية، كما أنها إنجاز وطني جديد يضاف إلى قائمة إنجازات شركة سيريتل على المستوى الرياضي بشكل خاص، والمجتمعي والوطني بشكل عام.

السنة التاسعة عشرة ـ العدد /٥٤٥/ ١٥ أيلول ـ سبتمبر ٢٠٢٤

جديد انتخابات غرف التجارة.. في دمشق أصدقاء الأمس افترقوا لقائمتين

زين لـ«الاقتصادية»: مجالس ٥ غرف فازت بالتزكية و٣٠ مرشحاً لغرفة طرطوس وحلب بالانتظار

■ شادية إسبر

مع فعاليات وداع المجالس القديمة، وبدء ظهور التجاذبات في انتخابات جديدة، وانتهاء الانتخابات عملياً في بعض الغرف لنجاح مرشحيها بالتزكية، تعيش غرف التجارة والتجارة والصناعة المشتركة مرحلة انتقالية يحتدم فيها السباق مع كل يوم يقترب فيه موعد الإدلاء بأصوات الناخبين وإيداعها صناديق الاقتراع، ومن مخالفات حصلت في بعض الغرف منذ بداية فتح أبواب الترشح ضبطتها وقومت مسارها وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك بصفتها المشرفة على العملية الانتخابية، وصولاً إلى الحدث اللافت مؤخراً الذي ظهر بمحاولة تدخل الشؤون الاجتماعية والعمل في توقيت انتهت فعلياً فيه غرف عدة من العملية بفوز مجالسها بالتزكية، كتاب وتوضيح موجهان لاتحاد الغرف بخصوص براءات الذمة من مديريات الشؤون، أحدثا صدمة استغراب وتساؤلات في أوساط قطاع الأعمال من مرشحين وناخبين، فما القصة؟

مجالس غرف تفوز بالتزكية

قبل الدخول في قصة كتب الشؤون التي تابعتها «الاقتصادية»، كما تابعت المرحلة التي وصلت إليها مجريات العملية الانتخابية مع رئيس لجنة الإشراف العام على انتخابات غرف التجارة وغرفة التجارة والصناعة المشتركة زين صافي، وجديدها كما أكد في تصريح خاص للصحيفة أن التاريخ المحدد لانتهاء جميع اللجان في جميع الغرف من دراسة الطلبات والاعتراضات هو الثلاثاء ١٧ أيلول الجاري.

وعن الغرف التي صدرت فيها قوائم نهائية بأسماء المرشحين المقبولين بعد دراسة طلبات الاعتراض، وواقع الأعداد فيها، أوضح صافي أن لجنة الإشراف على الانتخابات في غرفة التجارة والصناعة بطرطوس أنهت دراسة الطلبات والاعتراضات وأصدرت قرارها النهائي الخميس ١٢ أيلول بقبول طلبات ٣٠ مرشحاً في قائمة نهائية، ضمت واحداً من الدرجة الممتازة و١٤ من الأولى و٨ من الثانية و٥ من الثالثة واثنين من الدرجة الرابعة.

وأضاف صافي حول باقي الغرف، أن لغرفة تجارة دمشق ٣٣ مرشحاً، وغرفة تجارة ريف دمشق ١٣ مرشحاً، وفي غرفة تجارة حمص ٢١، ولمجلس غرفة حماة ٢٢ مرشحاً، وللحسكة ١١، مبيناً أن مرشحي غرف تجارة القنيطرة والسويداء وإدلب واللاذقية نجحوا بالتزكية باعتبار أن عدد المقاعد المخصصة لمجلس الإدارة فيها يساوي أو أقل من عدد المرشحين، كما نجح بالتزكية مرشحو الشريحة الأولى الـ١١ في غرفة تجارة ريف دمشق، وستجري المنافسة فيها على المقعد المخصص للدرجة الثالثة.

وبهذا بقيت غرف حلب ودير الزور والرقة بانتظار انتهاء اللجان من دراسة الاعتراضات وصدور قوائمها النهائية.

الشؤون الاجتماعية تدخل على الخط

بالعودة إلى قصة الشؤون الاجتماعية فكانت على الشكل التالي، من خلال كتاب مؤرخ في التاسع من أيلول الجاري، وجهته وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل مزيل بتوقيع الوزير في حكومة تسيير الأعمال لؤي عماد الدين المنجد، طلبت فيه من رئيس اتحاد غرف التجارة التعميم على الغرف كافة بضرورة إرفاق المرشح والمنتخب لبراءة ذمة صادرة عن فرع المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية المختص، وبيان عدد العاملين حسب الدرجات لدى انتسابهم إلى الغرفة، كما طلبت موافاتها بأسماء المرشحين للانتخابات لتتم مراجعة مدى التزامهم أحكام قانون التأمينات الاجتماعية.

الوزارة استندت في كتابها إلى المرسوم التشريعي رقم ٢١ للعام ٢٠٢٤ المتضمن إجراءات وتفاصيل العملية الانتخابية لغرف التجارة وغرف التجارة والصناعة المشتركة، كما استندت إلى الفقرة «هـ» من المادة الخامسة من قانون غرف التجارة رقم ٨ للعام ٢٠٢٠، فهل يعني ذلك أن أسماء من المقبولة طلباتهم قد تُحذفها الشؤون، وتخرج من ميدان السباق؟ أم أن اللجان المشكلة بالغرف المنوط بها دراسة طلبات المرشحين دققت في هذا التفصيل والأمر مضبوط؟ ليبدو بمتابعة الموضوع أنه تحصيل حاصل يجري منذ بدء اشتراك التاجر أو تجديد اشتراكه في الغرفة، فعلى ماذا فاقت الشؤون اليوم؟

«الاقتصادية» حصلت على الكتاب بتاريخ صدوره ولاستيضاح الأمر تواصلت مع وزارة التجارة الخارجية بصفتها الجهة المسؤولة عن العملية الانتخابية برمتها، ليصدر بعدها وبمتابعة من الوزارة يوم الأربعاء ١١ أيلول توضيح من وزارة الشؤون الاجتماعية، موجه إلى الجهة ذاتها (اتحاد غرف التجارة)، ومستند هذه المرة إلى قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية وغرف التجارة، وينص على: «وبعد التنسيق مع وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك،

تبين أن المقصود بكتابنا السابق هو التقيد بنص الفقرة «هـ» من المادة الخامسة من قانون الغرف رقم ٨ لعام ٢٠٢٠ الناظم لعمل غرف التجارة، والمادة السابعة منه والمتعلقة بتجديد العضوية في الغرفة في الموعد الذي تحدده، وتقديم الوثيقة التي تبين عدد العاملين المسجلين في التأمينات الاجتماعية سنوياً عند التجديد، وذلك حسب تصنيف أصحاب العلاقة عند الانتساب إلى الغرفة. ولضمان فصل الشرائح كما نص المرسوم رقم ٢١ لعام ٢٠٢٤ تؤكد على المرشحين والناخبين وعلى مسؤولية الغرف تسديد الالتزامات المترتبة عليهم لمصلحة المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، وذلك عند قيامهم بالتجديد وفي المواعيد المحددة قانوناً».

ضجة في الأوساط التجارية

تساؤلات كثيرة أثارها القرار وتوضيحه في الأوساط التجارية، فبدايةً عن التوقيت الذي جاء بعد إغلاق جميع الغرف أبواب الترشح، وإصدار أغلب اللجان قراراتها النهائية بشأن المقبولة طلباتهم واعتراضاتهم، ونجاح عدد من مجالس الغرف بالتزكية، أما عن مضمون الكتاب وتوضيحه، فقد استغرب المرشحون والناخبون أن يتم توجيه كتاب كهذا إلى اتحاد الغرف، فالأجدى أن يتم توجيهه إلى وزارة التجارة، كما استغربوا مما جاء في المضمون، حيث الشرح مشروح بالأصل، وهذا ما أكده عضو مجلس إدارة غرفة حلب لـ«الاقتصادية» محمد صالح الملاح في تعليقه على الكتاب الأول، بأن غرفة التجارة بالأساس لا تقبل تسديد الاشتراك أو الانتساب إليها إلا بوجود براءة ذمة من التأمينات الاجتماعية، لافتاً إلى أنه يجب مخاطبة الوزارة بهذا الشأن، وليس الطلب من غرف التجارة أن يؤمن كل منتخب براءة ذمة جديدة للانتخاب، معتبراً أن هذا تشكيك من الشؤون بمصداقية الغرف.

الملاح تمنى على اتحاد الغرف مخاطبة الوزارة بهذا الشأن أو أن تمنح الغرف براءة الذمة للمنتخبين وعلى مسؤوليتها، لتقديمها إلى اللجان الانتخابية في حال الإصرار عليها، موضحاً أنه لا يوجد في هذا أي مخالفة للتعليمات، لأن الغرفة بالأساس حصلت من التاجر على براءة الذمة الخاصة بالتأمينات.

كما اعتبر الملاح أن هذه الكتب تظهر ضعفاً كبيراً من الاتحاد بعدم معالجتها، وقال: لو كنت صاحب قرار لأعطيت كل المنتخبين براءة ذمة من التأمينات، لأن المفسر لا يُفسر.

وبالعبارة ذاتها «المفَسّر لا يُفسّر» التي كررها عضو مجلس إدارة غرفة تجارة حلب لـ«الاقتصادية» في تعليقه على التوضيح بعد صدوره، وأكد مجدداً أن غرفة التجارة لا تسجل أي تاجر، ولا تجدد تسجيله، من دون حصوله على براءة ذمة من التأمينات، ومدتها عام كامل وهي محفوظة في سجلات غرف التجارة، وبالتالي فإن المنتخب والناخب بريئا الذمة، مستغرباً عن أسباب إصدار هذه الكتب، وفي هذا التوقيت من العملية الانتخابية!

ماذا يقول القانون؟

وبالعودة إلى القانون رقم ٨ للعام ٢٠٢٤ فإن الفقرة «هـ» من المادة الخامسة نصت على أن من شروط الانتساب للغرفة «تقديم الوثيقة التي تبين عدد العمال المسجلين في التأمينات الاجتماعية سنوياً عند الانتساب إلى الغرفة وفق ما يلي: (الدرجة الممتازة ستة عمال على الأقل، والأولى أربعة، والثانية اثنان، والثالثة واحد، والرابعة واحد). ويعتبر موضوع تسجيل العمال بالتأمينات محل نقاش دائم في اجتماعات الأوساط التجارية فيما بينها واجتماعاتها مع الجهات الحكومية، ومشكلة إلزام أصحاب العمل وخاصة التجار بتسجيل عمالهم في التأمينات الاجتماعية قديمة متجددة، فمن وجهة النظر الحكومية أن هذا ضروري لتنظيم العمل التجاري ويضمن مصلحة جميع أطراف العملية التجارية، في حين تذهب وجهة نظر الطرف الآخر، بأن هناك تجاراً ليس لديهم عمالة إطلاقاً، وآخرين يعملون شركاء مع أبنائهم، فهم ليسوا عمالاً عندهم، بل أرباب عمل، وغيرها من الحالات المتشعبة التي يراها البعض واقعاً، ويراها آخرون تهرباً.

كما أن المادة السابعة من القانون ذاته التي أضافت الشؤون الاجتماعية التذكير بها في كتاب التوضيح، فهي تنص على «تسدد العضوية في الغرفة سنوياً بعد تسديد رسم الاشتراك السنوي وفي الموعد الذي تحدده الغرفة، وتقديم صورة مصدقة حديثة عن السجل التجاري، والوثيقة التي تبين عدد العمال المسجلين في التأمينات الاجتماعية سنوياً عند التجديد، وذلك حسب تصنيف أصحاب العلاقة عند الانتساب إلى الغرفة الواردة بالمادة الخامسة من هذا القانون».

ما يعني أن الاستغراب بين أوساط المتابعين مبرر، والتساؤل عن الأسباب التي دعت الشؤون لهذه الاستفاقة المتأخرة موضوعية، ولو أنها جاءت مع بدء فتح أبواب الترشح لكانت مبررة حينها بإجراء عملياتي مساعد بضبط العملية الانتخابية.

شروط للناخب

التعليمات التنفيذيَّة لانتخابات غرف التجارة وغرف التجارة والصناعة المشتركة للدورة (٢٠٢٤ – ٢٠٢٨ م)، الصادرة بموجب كتاب وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك رقم/١٢٨٣٥/ ٢/١٢/ تاريخ ١١/ آب/٢٠٢٤ م، نصت بفقرتها الخامسة: «يجب أن يكون عضو الهيئة العامة المشترك في انتخاب مجلس الإدارة (الناخب) منتسباً إلى الغرفة خلال عام ٢٠٢١م، وما قبل وأن يكون مسدِّداً للرسوم السنوية السابقة سنة فسنة بما فيها سنة الانتخاب.

كما تنص الشروط التي تذكر بها جميع الغرف في بيانات وتعليمات تنشرها على مواقعها في وسائل التواصل الاجتماعي، وفي لوحات الإعلانات في بهو مقراتها، أنه يجب على جميع الناخبين اصطحاب بطاقاتهم الشخصية وبطاقة عضوية الغرفة لعام ٢٠٢٤م، لإبرازهما عند حضورهم إلى المركز الانتخابي لانتخاب أعضاء مجلس إدارة الغرفة.

قائمتان في غرفة تجارة دمشق

في غرفة تجارة دمشق التي تأسست عام ١٨٣٠ لمهام حماية مصالح التجار وفعالياتهم، وتقديم الخدمات التي تدعم أعمالهم، شهدت الفترة السابقة تشكيل قائمتين لخوض الانتخابات حملت الأولى اسم «قائمة تجار دمشق» وضمت ١٢ اسماً، أي بمنزلة تشكيل مجلس إدارة كامل، بينهم ١٠ من الشريحة الأولى وهم: (محمد الحلاق –محمد الخطاب– عبد الله نصر– مازن حسن –زهير داود– محمد حمزة الجبان–لؤي الأشقر–أنس طلس –نذير الحفار– بسام قطان) إضافة إلى اثنين من الشريحة الثانية وهما (محمد سامر القطب وزاهر شرباتي).

بينما خرجت القائمة الثانية باسم «قائمة الفيحاء» التي ضمت ٩ مرشحين بينهم ٧ من الشريحة الأولى وهم (ياسل الحموي –ياسر اكريم –عماد القباني –محي الدين الحلبي –إياد بطل –موفق الطيار– محمد رياض الصيرفي)، واثنين من الشريحة الثانية وهما (غياث مرشحين جدداً في حال قبلت بعض الاعتراضات، لكن في حال لم يُقبل، فإن غرفة تجارة حلب ستنضم للغرف التي نجح مرشحو مجالسها بالتزكية.

وفي إعلان وزعته غرفة تجارة حلب دعت المنتسبين إليها ممن استوفوا شروط المشاركة في الانتخابات والمدرجة أسماؤهم في جداول معلقة في مقرها، «للإدلاء بأصواتهم يوم الخميس الموافق ١٠ تشرين الأول ٢٠٢٤ من الساعة الثامنة صباحاً إلى الثامنة مساء في مقر الغرفة»، ليبقى ذلك رهن صدور قرار لجنة الإشراف على الانتخابات بعد دراسة طلبات الاعتراض، فإما الذهاب للانتخاب أو للتزكية.

وكان الشارع التجاري الحلبي تحدث عن تغيرات كبيرة في غرفة التجارة، ومفاجآت وصفها «من العيار الثقيل» في وقت تباينت الآراء بين مؤيد للرأي ومخالف، فقد تتبأ البعض بأن أسماء كبيرة لن تراها مجدداً في المشهد، الأمر الذي ينعكس على مفاصل الحياة التجارية والاجتماعية والثقافية، في حين بدت آراء غير متفائلة بتغيير يذكر، مستندة إلى مؤشرات متمثلة باستمرار هجرة العقول ورؤوس الأموال، وتكرار ممل يفاقم الوضع سوءاً لمصلحة من وصفوهم بالمتنفذين.

«الشؤون الاجتماعية» تدخل على الخط بتوقيت متأخر... الملاح لـ«الاقتصادية»: كتاب الشؤون وتوضيحه فسّرا المُفسَّر

أعلنت قرارها بتاريخ ٩ أيلول ٢٠٢٤ بعد دراسة طلبات المرشحين للانتخابات، وقبلت طلبات ١٢ مترشحاً، واللافت أن قائمة أسماء المقبولين خلت من مترشحين من الدرجة الثانية، حيث ضمت اثنين من الدرجة الممتازة، وثمانية من الدرجة الأولى، ومرشحاً من الثالثة ومثله من الرابعة، لكن القائمة غير نهائية، حيث ذكر البند الثاني من القرار أنه «يحق للسادة الذين تم رفض طلبات ترشحهم تقديم طلبات اعتراضهم حتى موعد أقصاه انتهى مع نهاية الدوام الرسمي ليوم الخميس الواقع في ١٢ أيلول الجاري ٢٠٢٤».

فرنسَبنك سورية

HARAM PYRAMID TRANSFER
شركة هرم بيراميد للحوالات المالية
ش.ذ.م.م

بالتعاون مع فرنسَبنك سورية

حوالتك صارت فورية

عبر مراكز هرم بيراميد من حسابك

بـ فرنسَبنك سورية

011-9535 011-2076

هل يطول التعديل مواد بالنظام الداخلي لمجلس الشعب؟

علاقة مجلس الشعب بالسلطات الأخرى ضمن خطة إصلاحية قوامها الرقابة والمسؤولية

حقوقيون لـ«الاقتصادية»: التعديلات الطارئة على مواد النظام الداخلي ضرورية والخلل يكمن في التطبيق لا النص

أداء حكومي سيئ ولم يتم استجواب أي وزير!

■ بارعة جمعة

«التطوير يبدأ بتصحيح المفاهيم العامة التي تشكل القاعدة الأساسية لعمل المؤسسة، والتي يغياب فهمها على المستوى الوطني العام سيبقى السؤال القديم الجديد ماذا فعل المجلس، ولماذا لم يفعل المجلس؟ دون جواب»، خطة عمل مستقبلية، أطلقها سيادة الرئيس بشار الأسد في خطابه الأخير أمام مجلس الشعب، باعتبارها المؤسسة الأهم، لانعكاس أدائها على مؤسسات الدولة كافة، وبذلك على المواطنين عامة.

كما أنه لا يخفى على أحد اليوم، التوافق العام على وجوب عملية استنهاض أداء المجلس ودوره وحضوره على المستوى التشريعي والرقابي، الذي يفرض بدوره سياسات ورؤى مختلفة، وهو ما كان تحدث به الخبراء والحقوقيون اليوم لـ«الاقتصادية»، ممن أجمعوا على وجوب العملية، بينما السؤال اليوم: من أين نبدأ؟ وأين تتركز المشكلة؟ هل هي رقابية أم توافق بين السلطات؟

الأعضاء واللجان

في الحديث عن السلطة التشريعية، في عام ٢٠١٧ صدر التعديل على النظام الداخلي لمجلس الشعب، ليحل محل النظام السابق، حدد حقوق الأعضاء واللجان، لتبدو اليوم ومن مبدأ التعديل ضمن مواده، أنه لا بد من النظر إلى المواد المتعلقة بعمل هذه اللجان وهي من المادة ٤١- ٤٦ التي حددت طبيعة كل لجنة وعملها، لكون المشكلة اليوم هي عدم التنسيق بين هذه اللجان وآلية عملها بين الوزارة المعنية واللجنة التي تمثلها بمجلس الشعب وفق رؤية الدكتور في القانون بكلية الحقوق جامعة دمشق أوس درويش، فاللجان هي عصب العمل في مجلس الشعب.

وفي النظر إلى المادة ١٩٤ التي تنص على أنه عند تشكيل الوزارة يجب أن تقدم الحكومة بيان الوزارة خلال ٣٠ يوماً إلى المجلس، كما أنها مسؤولة عن تطبيق هذا البيان أي خطة العمل المُقدمة، ما يفرض تعديل هذه المادة برأي د. درويش عبر التوجه للحكومة بالسؤال.. هل طبقت الوزارة خطتها أم لا؟ ومتابعة هذا الأمر بعد فترة من خلال مراجعتها المجلس ليتم سؤالها مجدداً عن أسباب عدم تطبيق البيان، لكون هذا الأمر لم تنص عليه المادة ١٩٤ من النظام الداخلي الحالي لمجلس الشعب.

كما أن الجميع يعلم أن النظام الداخلي للمجلس يمنح أعضاءه حقاً دستورياً بحجب الثقة عن وزير معين، بتحديده ٥ أعضاء للسؤال والاستجواب ومن ثم حجب الثقة أيضاً وفق حديث د. أوس درويش لـ«الاقتصادية»، لكن لم يُطبق ويجب تفعيله من قبل الأعضاء أنفسهم، بالتالي فإن الحديث عن تفعيل الرقابة يتطلب تعاوناً بين السلطات (التنفيذية والقضائية) ليقوم المجلس بالمهام المنوطة به، إضافة لشرح نقطة مهمة أكدها سيادة الرئيس وهي حصانة عضو مجلس الشعب، من خلال شرحها بصفتها تتعلق بالعمل أولاً، أي إنها حصانة نيابية دستورية، تمكنه من القيام بعمله، أما في حال ارتكاب مخالفات أخرى يحق لوزير العدل محاكمته، ليبدو أن تعديل النظام الداخلي الحالي هو الوسيلة لتلافي الثغرات السابقة.

د. العكام لـ«الاقتصادية»: لم يلتزم بعض الوزراء بأسئلة الأعضاء

الدور الرقابي

يَتولى مجلس الشعب السلطة التشريعية في الجمهورية العربية السورية، يُراقب أعمال الوزارة، ويُمارس سلطاته المحددة في الدستور، ويَقوم بمهامه وفقاً لأحكام هذا النظام الداخلي الصادر عام ٢٠١٧، هو ما نصت عليه المادة الأولى في النظام الداخلي لمجلس الشعب، وأكده أستاذ القانون في كلية الحقوق جامعة دمشق وعضو مجلس الشعب السابق د. محمد خير العكام في حديثه لـ«الاقتصادية»، من خلال شرحه لدور الدستور بشرح اختصاصات مجلس الشعب، ولاسيما الدور الرقابي له على أدائه المتمثل بصلاحيات عدة منها توجيه الأسئلة والاستجواب وحجب الثقة وتشكيل لجان تحقيق وغيرها من الوسائل التي نص عليها النظام، حيث إن النظام الداخلي لمجلس الشعب السوري شأنه شأن جميع الأنظمة الداخلية للسلطات التشريعية في العالم، وضع مجموعة ضوابط لهذه الأدوات الرقابية التي يمارسها المجلس على وزارات الحكومة ورئيس مجلس الوزراء برأي د. العكام. وفي الحديث عن موضوع السؤال لأحد أعضاء الحكومة أمام المجلس، فإن السؤال ينقسم إلى قسمين: شفهي وكتابي، حيث تم السماح للوزير الذي يتم سؤاله شفهياً بالإجابة عنه في الجلسة ذاتها، أما السؤال الكتابي فيمكن أن يجيب عنه مباشرة أو يُعطى مهلة ١٥ يوماً للإجابة.

والسؤال هنا.. هل تم الالتزام من قبل الحكومة وأعضائها بالإجابة عن أسئلة الأعضاء ضمن هذه المهلة؟

يجيب د. العكام لم يلتزم بعض الوزراء بالإجابة خلال تلك المهلة، أو أنهم كانوا يجيبون إجابات عرضية، ما يؤكد ضمن هذا المنظور الحاجة لتطوير الأدوات لدى عضو مجلس الشعب عبر رئاسة المجلس لتفعيل مهمة الرقابة لديه فيما يتعلق بالسؤال وتحويله إلى استجواب بحال عدم الرد خلال تلك المهلة، على الرغم من أن المشكلة ليست في النص بل بالتطبيق، بتنازل بعض أعضاء المجلس عن عدم مساءلة الوزراء بالتأخير عن الرد.

وهنا يبرز السؤال الأهم... ما الذي يجب أن نكون عليه؟ ليعود د. العكام للإشارة إلى أهمية اللجوء لأداة الاستجواب لأعضاء الحكومة، بصفتها الوسيلة الرقابية الأقوى، متسائلاً بالوقت ذاته.. هل حدث أن تم استجواب أي من الوزراء في الدور التشريعي الثالث؟ لتأتي الإجابة بالنفي، على الرغم من سوء الأداء الحكومي ضمن بعض الوزارات في هذا الدور، على حين أنه تم استجواب السيد وزير النقل في الدور التشريعي الثاني، لكن ذلك الاستجواب سقط من حيث الموضوع، داعياً لإعادة النظر بالقواعد التنظيمية لممارسة هذا الحق القائم اليوم بناء على طلب من قائمة بـ٥ أعضاء بعد أن كان يتم بطلب من عضو واحد، وفقا للنظام الداخلي السابق، لأن زيادة عدد الأعضاء يجعل تقديم الاستجواب يكون بأسباب موضوعية، ولكن السؤال هنا هل يجب إنقاص العدد إلى ٣ أم زيادة إلى أكثر من ٥!!

مُطالباً بدراسة الأنظمة الداخلية للمجالس البرلمانية للدول الأخرى ومعرفة أي منها الأفضل ممارسة برلمانية لهذه الوسيلة الرقابية، كما أضاف: إن وسيلة حجب الثقة عن أي وزير تتطلب قبلها استجواباً، وفق النظام الداخلي لمجلس الشعب، لكنه حتى اليوم لم يحدث مثل هذا الإجراء حسب تأكيدات د. العكام، شارحاً أنه كان يتمنى ضمن فترة بقائه بالمجلس أن يتم حجب الثقة عن الوزراء الذين تم استبدالهم بموجب مرسوم تشريعي، من سيادة الرئيس بشار الأسد، نتيجة ضعف الأداء، لكي تصل الرسالة بأننا نقوم بدورنا الرقابي، لكن من المؤسف لم تصل الرسالة وقتها، وتأخر المجلس بالقيام بهذا الدور. هنا تبدو الرؤية للنظام الداخلي الحالي للدكتور محمد خير العكام بأنه ليس سيئاً من حيث النص، ليأتي الخطاب الأخير من الرئيس بشار الأسد أمام المجلس كدعوة لتفعيل استخدام الأدوات عبر النظام، أي إنه يرى أن ثمة قواعد ضمن النظام لا بد أن يقتدي بها الأعضاء لاستخدام أدواتهم الرقابية، مُقدماً اقتراحه بأن يكون حجب الثقة بطلب من ٢٥ عضواً بدل ٥٠ عضواً وموافقة أغلبية الحاضرين بدلاً من أغلبية المطلقة كما هو مقرر اليوم، مع إحالة الوزير في حال عدم رده خلال ١٥ يوماً عبر سؤال العضو للاستجواب أوتوماتيكياً ومن دون طلب، حتى لا يتقاعس بالإجابة. كل ذلك يُثبت أن هناك صوراً من الممكن تعديل النصوص من خلالها، إلا أنها لم تُستخدم، ويجب علينا البحث بأسباب عدم استخدامها وفق رؤية د. العكام.

كما أشار أيضاً إلى ما يتعلق بمشروع الموازنة العامة للتعديلات الحاصلة على النظام الداخلي لمجلس الشعب عام ٢٠١٧ ودورها في منح صلاحيات لأعضاء المجلس

د. محمد خير العكام

المحامي عيد الصويص

د. أوس درويش

زهير تيناوي

حجب الثقة يجب أن يكون بطلب من 25 عضواً بدلاً من 50

تصحيح المفاهيم

تشكل المفاهيم القاعدة الأساسية لعمل الدولة لذا من هنا يجب أن ننطلق بالتعديل، بدءاً من المادة رقم ١ انتهاء بالمادة رقم ٢٨٥ الأخيرة بالنظام الداخلي وفق رؤية المحامي وعضو مجلس الشعب عيد الصويص، الذي أخذ المادة الأولى المتضمنة عمل الرقابة على الوزارة مثالاً لتعديلها بإضافة بند مناقشة سياسات الوزارة الذي بات مطلوباً اليوم، لما ينبثق عنها من خطط قطاعية تفصيلية لكل وزارة، داعياً إلى البحث بأهم مسألة وردت بخطاب سيادة الرئيس التي تنظم علاقة السلطة التشريعية بالسلطات الأخرى وبممارسة دورها الرقابي على السلطة التنفيذية التي تبدو مؤقتة وفق النظام الداخلي الحالي برأيه، مؤكداً ضرورة أن تكون رقابة منهجية، عبر أدوات بهدف قياس الأداء والإنجاز، فما زيده اليوم هو ترسيخ الفكرة ضمن النظام الداخلي القادم حول آليات عمل قياس مدى إنجاز الحكومة لخططها المطروحة، التي أقرتها في البيان الوزاري أو عند مناقشة المجلس لسياسات الحكومة في أثناء افتتاح الدورة الأولى لأعمالها.

نقاط كثيرة من الضروري مناقشتها برأي المحامي الصويص، منها إعادة ضخ أسلوب عمل جديد للجان الدائمة في الباب الثالث مادة ٦٥ والفرع الثاني من النظام الخاص باللجان المؤقتة عند قيامها بالتحقيق لمصلحة جهة ما وإصدار تقريرها لعرضه على المجلس ومن ثم اتخاذ الأخير القرار بها، متسائلاً:

هل تتم إحالة السياسات إلى اللجان الدائمة التخصصية لمناقشتها ومن ثم عرض تقاريرها المفصلة حول السياسات على المجلس الكريم لمناقشتها ومن ثم إقرارها؟ هل تضع الحكومة خططاً قطاعية أو إستراتيجية؟ وهل تتوافق الخطط مع السياسات الحكومية أم تتناقض؟

كل ذلك يضع تساؤلات أمام مجلس الشعب حول الدور القائم له تجاه السلطة التنفيذية، لتنفيذ دورها الرقابي!!

هنا يعود الصويص ليؤكد في حديثه لـ«الاقتصادية» ضرورة البحث عن المرجعية الإجرائية للعلاقة بين المجلس والسلطة التنفيذية، وبحث طرق قياس الإنجاز لا الأداء، والسؤال عن الأدوات المستخدمة لتنفيذ المشاريع المعروضة على المجلس، وفي حال الفشل يصار بعدها للمسؤولية ومن ثم المحاسبة، مشيراً لنقطة مهمة بقوله: هل تعرض مشروعات القوانين على مجلس الشعب! وعند إقرارها هل تتم إعادة مراقبة تنفيذ القانون من قبل المجلس؟

حيث ورد في المادة (٦٠) إتاحة المجال أمام أعضاء مجلس الشعب لمتابعة القضايا التي تهم المواطنين ويجب التوقف عندها كثيراً، كما يجب تتبع مسار تطبيق القوانين سواء عبر الدعوة للوزارة المختصة أم الجهة المنوطة بها تطبيق القانون.

ويضيف المحامي وعضو مجلس الشعب عيد الصويص: ما أتمناه كمواطن أن يبحث النظام الداخلي القادم ممارسة الدور الرقابي عبر اللجان التخصصية الدائمة وهي ١٧ لجنة، كلهم من أصحاب التخصصات، إضافة للجنة الشؤون الاجتماعية والعمل، ومتخصصون بعمل عبر منظمات غير حكومية.

داعياً لتتبع تنفيذ القوانين وفي حال ثبوت الضرر المطالبة بإلغائه أو تعديله، بما يتناسب مع المصلحة العامة للمواطنين، أو تعديل وإلغاء الإجراءات التي تقف أمام تنفيذ القانون كالتعليمات التنفيذية التي تأتي لتفسير للقانون لكنها تحمل تعقيدات كثيرة.

وفي خلاصة القول، يؤكد الصويص إعادة النظر بالمادة ٢١٩ بما يتوافق مع الرؤية التطويرية لعمل مجلس الشعب، فهي تحمل من القوة ما يمنح المجلس ممارسة دوره الرقابي بشكل فعال جداً والتركيز على حث الوزارة لتحقيق الإنجاز وليس تحسين الأداء فقط.

الاقتصادية AL-IQTISSADIYA
تصدر عن الشركة العربية السورية للنشر والتوزيع
المنطقة الحرة ـ دمشق
www.iqtissadiya.com
Email: info@iqtissadiya.com

رئيس التحرير
وضاح عبد ربه

المشرف العام
عبد الفتاح العوض

مدير التحرير
هني الحمدان

المدير الفني
لارا عبد الكريم توما

المدير المسؤول
نبيل زريق

تصدر عن الشركة العربية السورية للنشر والتوزيع
المنطقة الحرة ـ دمشق
هاتف: ٣٠٦٥/٢١٣٧٤٠٠ -٠١١
فاكس: ٢١٣٩٩٢٨ -٠١١

توقعات بأن تكون العقود التصديرية كبيرة حصيلة لـ«معرض الصادرات»

فياض لـ«الاقتصادية»: حصيلة العقود ستكون إيجابية وداعمة للصادرات السورية

رئيس اتحاد غرف الصناعة السورية لـ«الاقتصادية»: خلال أيام سنعرف أعداد العقود الموقّعة والطلب على المنتجات النسيجية والغذائية

■ أمير حقوق

مازال معرض «إكسبو سورية» للصادرات السورية يلقى أصداء إيجابية في الأوساط الاقتصادية وخاصة الصناعية، وحسب الخبراء والأكاديميين فإن المعرض أعاد الألق والتنافسية للصناعات السورية بمختلف قطاعاتها وأنواعها، وهو رمز إيجابي ومبشر لعودة المنتجات السورية للأسواق العربية والعالمية، وكانت أصداء المعرض قد وصلت إلى الدول العربية، وقد شكل الحضور العربي سمة خاصة في المعرض، والذي يسهل طريق التصدير للصناعات والمنتجات السورية للدول العربية عبر توقيع العقود التصديرية بمختلف القطاعات الصناعية والإنتاجية.

والتصدير محرك أساس ومحوري في عملية الاقتصاد، لكونه يعد أحد أركانه الأساسية، وذلك لتأمين عملية التصدير وتصريف المنتجات وإيجاد أسواق خارجية للفائض الإنتاجي، وبالتالي ازدياد القطع الأجنبي لخزينة الدولة وتنشيط وتسريع العملية الإنتاجية وتكثيف طاقتها الإنتاجية، الأمر الذي ينعكس إيجاباً على توفير فرص العمل والقضاء على البطالة وتحسين الوضع المعيشي، وإذا عكسنا تحليل نتائج وآثار معرض «إكسبو سورية» للصادرات السورية، فنجده طريقة فعّالة وآمنة لتسهيل عملية تصدير المنتجات السورية للأسواق العربية، ومن ثم تنشيط عملية الإنتاج السورية وتأمين منافذ وأسواق لتصريف هذه المنتجات وتأمين القطع الأجنبي الذي يؤدي لتحسين قيمة الليرة السورية وتحسين سعر الصرف، من خلال العقود التصديرية للمنتجات والصناعات عبر التجار العرب الذين حضروا المعرض وتعرفوا على واقع الصناعات السورية.

الترويج للمنتج السوري

معرض «إكسبو سورية» للصادرات السورية حقق نجاحاً كبيراً، وطلبنا من الحكومة أن يكون دورياً لإسهامه في التعريف على المنتج السوري لكونه ينوع الصادرات ويزيد من قيمتها، وزار المعرض أكثر من ٣٠٠٠ زائر عربي، و٤٠ ألفاً من داخل المحافظات، كما استطاع المعرض صنع الترويج المهم للمنتج السوري، حسب ما أشار إليه رئيس اتحاد غرف الصناعة السورية غزوان المصري خلال حديثه مع «الاقتصادية».

في الأيام القادمة

وبرأي المصري فإن مثل هذه المعارض تزيد من نسبة التصدير وبالتالي تزيد من تشغيل المصانع، فالمصانع التي تعمل بطاقة ٣٠ بالمئة يمكن أن تصل إلى طاقة عمل مئة بالمئة من خلال هذه المعارض، لأن القوة الشرائية ضعيفة في سورية، وبالتالي يوجد فائض بالإنتاج، وهذا ما يفتح منفذاً خارجياً للإنتاج والمنتجات المحلية، ولجهة توقيع العقود التصديرية عربياً، حيث كان هناك حضور عربي في المعرض كاليمن وليبيا والعراق ولبنان والسعودية والكويت وغيرها الكثير من الوفود العربية، وفي الأيام القادمة سيتبين عدد العقود الموقعة وجهة هذه العقود، لأنه في أيام افتتاح المعرض قام التجار العرب بالتعرف على المنتجات المعروضة ودراسة هذه المنتجات، وبعد أيام يتبين معرفة من سيوقّع العقود.

والعقود التصديرية كان أكبر قدر منها للقطاع النسيجي وبعده القطاع الغذائي، ونحاول تقديم الدعم الأكبر للقطاعات الكيميائية والهندسية من حيث موضوع التصدير، ونطالب بدعمها من الحكومة، لكون

غزوان المصري

954

مليون يورو

قيمة الصادرات السورية

ثائر فياض

القطاع النسيجي والغذائي حققا النجاح المطلوب، حسب المصري.

بدء تعافي الاقتصاد

ورأى أن معرض إكسبو نجح عربياً وكان رسالة للغرب بأن سورية حاضرة بصناعتها، على الرغم من الأزمة التي مرت بها سورية إلا أن الصناعة لم تتوقف أبداً، واليوم للصناعات وللمنتجات السورية حصة بالسوق الخارجي، وهذه المعارض تكون للترويج للمنتج السوري لاستعادة الأسواق الخارجية، وأيضاً هذا المعرض يشير إلى بدء تعافي الاقتصاد، وتعافي القطاع الصناعي بشكل خاص الذي أثبت استحقاقه للدعم المقدم له.

المعارض رئة الاقتصاد

وللمعارض دور مهم في الاقتصاد الوطني، فتسويق المنتجات محلياً أو خارجياً يكون عبر المعارض، فالجناح الغذائي ضمن المعرض كان متطوراً جداً، والزوار العرب لاحظوا وشاهدوا التطور بهذا القطاع الذي فاق توقعهم وصول القطاع الغذائي إلى هذا التطور من ناحية الجودة وغيرها من النواحي، وبالتالي هذه المعارض تكون رئة للاقتصاد من حيث تحريك الإنتاج وتشغيل اليد العاملة وغيره، حسب توصيف المصري.

سيزيد الدعم

وهذا المعرض سيحفز على زيادة الدعم للصناعة وللصناعيين وتذليل العقوبات، ولولا دعم الحكومة وتواصلنا الدائم مع الحكومة واللجنة الاقتصادية وحل معوقات التصدير، لما كان تحقيق نجاح المعرض بهذا الشكل، وهذا النجاح هو ثمرة تضافر الجهود مع الحكومة والوزارات والاتحادات، وفي الفترة الماضية شاهدنا توصيات من اللجنة الاقتصادية بناء على طلب اتحاد غرف الصناعة، وأي طروحات يتم تقديمها نحصل عليها ضمن المتاح، وفق ما ختم المصري حديثه مع «الاقتصادية».

٢٨٠٠ رجل أعمال

من جانبه، اعتبر مدير هيئة دعم وتنمية الصادرات السورية ثائر فياض خلال حواره مع «الاقتصادية»، أن معرض «إكسبو سورية» هو رسالة للعالم بأن الصناعة السورية تعافت، والمعامل السورية التي تدمرت أعـادت انطلاقها من جديد، وبـدأت عملية إنتاجها، وحوالى ٢٨٠٠ رجل أعمال عربي زار المعرض من عدة دول عربية، ليطلعوا على واقع الصناعة السورية ومواصفاتها ولتوقيع العقود وفتح أسواق عربية للمنتجات السورية من جديد، فبعد انقطاع الصادرات السورية وانعدامها بفترة من الفترات، بدأت الاستئناف والتعافي وإعطاء صورة مثالية للعالم عن تعافي الصناعة السورية وتعافي الاقتصاد السوري، وهذا المعرض بدوره سينشّط عملية التصدير، ويمكن أن تكون الصادرات السورية في الفترة المقبلة ضعف الواقع الحالي، وهناك كمية كبيرة من الصناعات والمنتجات المحلية ستصدّر للأسواق الخارجية.

أهمية اقتصادية

ومن المعروف أن عماد الاقتصاد الاستيراد والتصدير، وإذا كان الاستيراد أكثر من التصدير فيكون هناك عجز بالميزان التجاري، وفي العام ٢٠٢٣ كانت قيمة الصادرات تقريباً ٩٥٤ مليون يورو، وهذه الإيرادات من القطع الأجنبي ستزيد كمية الإنتاج بشكل كبير، وباستطاعة المنتجات أن تغطي السوق المحلية وتصدّر للأسواق الخارجية، وكلما زادت كمية القطع الأجنبي لدى الدولة تحسّنت قيمة العملة المحلية وتحسن سعر الصرف، وبالتالي سينعكس على تحسّن عيشة المواطن إيجاباً، حسب فياض.

حصيلة العقود ستكون إيجابية

العقود التصديرية تم توقيعها مع الجهات والشركات الخاصة، فإذا لم تقدم لنا العقود ولم يطلب الدعم، عندها، لا يتبين معنا الآن ستكون حصيلة إيجابية جداً أو سوف يتبين معنا في نهاية العام من خلال حساب قيمة صادراتنا، ولكن كعدد رسمي لا يتبين معنا الآن، وهناك دراسات الآن من التجار العرب حول الصناعات والمنتجات لتحديد وتوقيع العقود، والمعرض كان مرحلة تعريف بالمنتج السوري، والقطاع الغذائي والنسيجي، ستكون حصيلة العقود فيه إيجابية جداً ومرتفعة على باقي القطاعات، حسب رؤية فياض.

حضور عربي

وأعتقد أن المعرض نجح عربياً من خلال وجود التغطية الإعلامية العربية له من دون الطلب منهم، وكان الحضور من عدة دول عربية كالعراق ولبنان والسعودية والإمارات العربية المتحدة، وهذا بدوره سيؤدي لتقديم الدعم الأكبر للصناعات وللصناعيين لأهميتها في تأمين القطع الأجنبي وتشغيل اليد العاملة وتوفير فرص العمل.

وأشار فياض في ختام حديثه إلى أن معرض «إكسبو سورية» هو ثمرة تحضير استمر لأكثر من خمسة شهور على أرض الواقع، بالتعاون مع اتحاد المصدرين العرب واتحاد غرف التجارة واتحاد غرف الزراعة والمؤسسة العامة للمعارض وجميع المعنيين، والراعي الأكبر لهذا المعرض كان الحكومة.

يشار إلى أن معرض «إكسبو سورية» ٢٠٢٤ للصادرات السورية بنسخته الأولى، افتتح في ٤ أيلول الماضي واستمر لمدة خمسة أيام على أرض المعارض الجديدة في ريف دمشق على مساحة ٥٠ ألف متر، بحضور عدد من الوزراء كوزير الاقتصاد والتجارة الخارجية، ووزير الصناعة ووزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك ومحافظي دمشق وريفها ووفود عربية وأجنبية، وبمشاركة الفعاليات الاقتصادية والتجارية والصناعية وقطاع الأعمال عبر ٦٠٠ شركة سورية.

وشمل معرض «إكسبو سورية» ٢٠٢٤ بدورته الأولى الصناعات النسيجية والكيميائية والغذائية والهندسية والمعدنية والجلديات والبلاستيكية ومواد التجميل والدوائية والطبية والصناعات الفندقية.

الجدير ذكره، أنه يجب توجيه وتقديم الدعم للصناعيين، وحل معاناتهم والصعوبات التي تعترض عملية الإنتاج، ودراسة القصور في الصناعات لتقديم الخطط والأفكار التي تناسب عملية الإنتاج الصناعي، والاعتماد على الصناعات التحويلية لتخفيف كمية الاستيراد، وتشجيع عملية التصدير، وبالتالي تشجيع عجلة الاقتصاد الوطني من خلال تأمين كميات كبيرة من القطع الأجنبي وتوفير الآلاف من فرص العمل، وبالتالي تحسين المستوى المعيشي للأسر السورية، وهذا بدوره يسهم في تحقيق أكبر قدر من الفائض الإنتاجي بمختلف الصناعات والمنتجات السورية المحلية والنهوض بالواقع الصناعي.

حساب البيدر الزراعي.. سيئ!

الواقع الزراعي لا ينبئ بانفراجات.. والمزارعون يعزفون عن الزراعات الإستراتيجية ومخاوف بالجملة

رئيس الاتحاد العام للفلاحين لـ«الاقتصادية»: دراسة جديدة لإعادة هيكلة الدعم للمحاصيل ومشكلة الحمضيات ما زالت قائمة

اتهام صريح.. «السورية للتجارة» تشتري من التجار وليس من الفلاح!

■ غزل إبراهيم

لا يمكن أن يكون الجانب التنموي في سورية بأي شكل من الأشكال بعيداً عن مهام ووظائف الاتحاد العام للفلاحين، وهو ما يعكس الأهمية البالغة التي تكتسبها هذه المنظمة عن طريق المهام الموكلة إليها، إلى جانب الدور التنموي التخصصي من خلال وجود أكثر من ٥٢٠٠ جمعيّة فلاحية.

وحتى يخرج القطاع الزراعي من أزمته يجب على الاتحاد أخذ دوره بالشكل الصحيح، من خلال دعم الفلاحين وحل مشكلاتهم، وهذا ما أكده رئيس الاتحاد العام للفلاحين أحمد صالح إبراهيم في لقاء مع «الاقتصادية»، شرح من خلاله الواقع الحالي والجهود المبذولة لتجاوز كل الصعوبات.

• ما عدد المشاريع القائمة التي هي قيد التنفيذ لديكم؟

يبلغ إجمالي عدد المشاريع في الاتحاد ٢٠٦٩، منها ٨٥٤ مشروعاً متوقفاً حالياً، وهذه المشاريع تتوزع بين مراكز الأدوية الزراعية، ووحدات الخزن والتبريد، ومعاصر الزيتون، ومكاتب ومحال تجارية، ومشاريع زراعية، ومحطات محروقات، إضافة إلى مخازن استهلاكية ومراكز توزيع الغاز.

وحالياً هناك مشروع مكبس بيرين «عرجوم» في طرطوس جاهز للإقلاع، كما جرت الموافقة على إنشاء معمل للعبوات البلاستيكية في حمص، وعلى إنشاء معصرة زيتون في قرية الجباب في الشيخ بدر.

في حين قمنا بفسخ العقد مع المستثمر في مشروع رأس البسيط والمشروع قيد الاستلام من قبل الاتحاد.

الجمعيات الفلاحية

• بخصوص الجمعيّات الفلاحية ما عددها الحالي ونسبة مشاركتها ودعمها للزراعة؟

إجمالي الجمعيّات الفلاحية في سورية يتجاوز ٥٧٠٠ جمعية فلاحية، ولكن أكثر من نصفها خارج الخدمة، وهناك أيضاً ٦٣ رابطة فلاحية على مستوى المناطق و١٣ اتحاداً فرعياً.

وما تزال هذه الجمعيات تعمل وتقوم بدورها كاملاً بدءاً من وضع الخطة الزراعيّة إلى الزراعة إلى التسويق واستلام قيم المحاصيل الزراعيّة وتسليمها للفلاحين.

شح المياه يهدد القطن

• ما خططكم لتفعيل الزراعات وخاصة المحاصيل الإستراتيجية؟

تحديات وصعوبات كبيرة تواجه الزراعة بشكل عام وخاصة الزراعات الإستراتيجية، حيث تراجعت زراعة القطن بشكل كبير، ولا تتجاوز نسب تنفيذ الخطة الـ٣٠ بالمئة نتيجة شح المياه وعدم توافر اليد العاملة، إضافة إلى تكاليف الإنتاج الكبيرة، وحالياً زراعة هذا المحصول تتركز على مشاريع الري الحكومية فقط.

مرهون بالتسعير

توقفت زراعة الشوندر السكري خلال المواسم الماضية بسبب التكاليف الكبيرة والمساحات المخططة القليلة، ولكن هذا العام عاد معمل سكر مسكنة وسيكون هناك عقود مع الفلاحين لزراعة ٨ آلاف هكتار في ريف حلب الجنوبي.

ولكن إلى حد الآن لم نتوصل إلى اتفاق بشأن ذلك وخصوصاً على السعر لكون العروض المقدمة مجحفة بحق المزارعين، وهدفنا كاتحاد أن يكون الفلاح رابحاً، وخاصة أن المحصول يحتاج إلى زمن طويل ويأخذ مكان محصولين.

تأخر كبير بتسديد قيم الأقماح.. والعام القادم حساب بنكي لكل فلاح والتسديد دفعة كاملة

المحاصيل الاستوائية لن تحل مكان الحمضيات

• مؤخراً انتشرت زراعة النباتات الاستوائية في الساحل السوري.. هل ستكون هذه الزراعات بديلاً من الحمضيات؟

يزداد الاهتمام بالزراعات الاستوائية في الساحل السوري تدريجياً، وهناك زراعات نجحت بشكل مذهل، ولكن لن تكون بالمطلق بديلاً من زراعة الحمضيات، لكون زراعة هذه النباتات تتركز في الحقول الهرمة غير المنتجة، وفي المساحات الصغيرة، وعلى حواف الحقول.

وبالعكس الاتحاد يشجع الفلاح على زراعتها، لكونها تدر ربحاً جيداً، وقد نصدرها إلى الخارج خلال الفترة المقبلة، بما يسهم في دعم الاقتصاد، ويجلب القطع الأجنبي للبلد.

تسويق الحمضيات

• في كل موسم تتلف ثمار الحمضيات أمام أعين الفلاحين.. ماذا عن تسويق هذا المحصول؟ وما أسباب العجز في تصريفه؟

إن لم يكن هناك تصدير فستبقى مشكلة الحمضيات قائمة لأن إنتاجنا يصل إلى مليون و٢٠٠ ألف طن، على حين يتراوح الاستهلاك المحلي بين ٥٠٠- ٦٠٠ طن، وبالتالي الإنتاج أكبر من الحاجة المحلية.

وخلال العام الماضي لم نواجه هذه الصعوبات وكانت الأسعار مرضية للفلاحين، لأن الإنتاج كان قليلاً نسبياً.

حسابات جارية للجميع

• إلى الآن العديد من الفلاحين لم يحصلوا على قيم أقماحهم.. ما دور اتحاد الفلاحين في تحصيل حق الفلاح؟ وما الإجراءات المتخذة لعدم تكرار ذلك؟

هذا العام لم يكن هناك مشكلات في تسويق القمح، أما عمليات تسليم القيم، فكان هناك تأخر كبير بررته الحكومة بالمحافظة على سعر الصرف، ونحن كاتحاد فلاحين مع المحافظة على سعر الصرف، ولكن الفلاح لا يهمه ذلك، ويحتاج إلى الأموال من أجل الموسم الثاني.

خطتنا للعام القادم أن يجري صرف القيم دفعة واحدة، وأن يكون هناك حسابات جارية لكل الفلاحين، بحيث يقدم كل فلاح في أثناء الترخيص رقم حساب بنكي له خارج المصرف الزراعي، تتحول قيم المحصول مباشرة إليه، بما يخفف الضغط على المصرف الزراعي بسبب كثرة عدد الفلاحين وقلة السيولة، ويحد من حالات الفساد.

وهناك خطة جارٍ العمل عليها حاليا، هدفها ترك المصرف الزراعي للجمعيات الفلاحية التعاونية، بمعنى أن ينوب رئيس الجمعية وبقبض عن الفلاحين، بما يخفف العبء كثيراً والعمل جارٍ للبدء بهذه الآلية، أما المصارف الأخرى فتكون لباقي الفلاحين.

الدعم له أشكال متعددة

• المزارع يحتاج إلى دعم كبير في ظل الظروف الحالية.. كيف تقومون بدعمه؟ وهل يكفي الدعم الحالي برأيك لتطوير القطاع الزراعي والنهوض به؟

رغم حديث المصرف الزراعي عن فتح باب الإقراض للجميع، إلا أن قلة السيولة في المصرف أثرت في هذه العملية بشكل كبير.

وهنا يجب الإشارة إلى أمر مهم، وهو أن الدعم الحكومي ليس محصوراً بالأسمدة والقروض فقط، فهناك دعم علني مثل القروض والسماد والبذار المدعوم، كما أن هناك دعماً آخر غير ملاحظ وهو أساسي جداً للعملية الزراعية يتمثل بمشاريع الري الحكومي المجانية، الإرشاد الزراعي أيضاً من أنواع الدعم، البحوث الزراعية، والبذار المحسن، وغيرها.

إستراتيجيات جديدة

• ما رأيك بإستراتيجية الدعم الحالية للمحاصيل؟ وهل هناك مقترحات جديدة بهذا الخصوص؟

الحكومة تدعم جميع أنواع المحاصيل، وهنا يجب إعادة النظر في آلية الدعم هذه، بحيث يكون الدعم بالنسبة للمحاصيل الإستراتيجية على المنتج النهائي، ويكون هناك تحرير للأسعار في الأسواق، أما باقي المحاصيل فيكون هناك خطة زراعية تأخذ المساحات المخططة والمنفذة، بحيث نعطي للمساحات المزروعة فقط، أما المخططة وغير المنفذ فيكون الفلاح مسؤولاً عنها ولا تحصل على الدعم.

• السورية للتجارة تشتري من أسواق الهال

• أثمان المحاصيل الزراعية هل منصفة للمزارعين؟ وما اقتراحاتكم في هذا الاتجاه؟

كل المحاصيل سواء المبيعة في أسواق الهال أم في الأسواق العامة تخضع للعرض والطلب، فعندما يكون العرض كثيراً ينخفض السعر والعكس، ولكن في أسواقنا توجد هوة كبيرة بين المنتج والمستهلك.

وهنا أدعو إلى إنشاء جمعيات تسويقية يعهد أكبر لردم هذه الهوة، وأن تأخذ السورية للتجارة دورها على أكمل وجه، وخاصة أنها تمتلك عدداً كبيراً من الصالات والسيارات، فأسعار السورية للتجارة غالباً الأسواق العادية نفسها، وفي بعض الأحيان أغلى، وهنا يكمن الخلل، لأن السورية للتجارة لا تشتري من الفلاح، وإنما من سوق الهال، ويجب معالجة هذا الموضوع بأسرع وقت، بحيث تقوم السورية للتجارة بشكل مباشر، وهذا يعود بنتائج مرضية للمزارع وللمستهلك، أي يجب إيصال الدعم لمستحقيه.

• كميات المازوت المخصصة للفلاحين، هل كافية؟ وهل كان هناك حالات تلاعب وغش في عمليات التوزيع؟

كان هناك مشكلات في طرطوس واللاذقية بسبب قلة المساحات مقابل أعداد كبيرة من الفلاحين، وهذا الأمر سبب اختناقات، أما باقي المحافظات فهناك أريحية، وعلى سبيل المثال دير الزور تأخذ المشاريع مخصصاتها بشكل كامل.

ونعمل على خطة جديدة للعام القادم بالاتفاق مع وزارة الزراعة، ووزارة النفط لتجميع المستحقات لدفعة واحدة، يحصل عليها الفلاح متى يشاء، أما المازوت فلم ترد إلينا إلى حد الآن أي شكوى بهذا الخصوص.

الأسمدة

• وبالنسبة لنوعية السماد، هل ما تزال الأسمدة محافظة على جودتها وفعاليتها وخاصة أن الفلاح يضطر إلى وضع كميات أكبر ليأخذ نتيجة مرضية؟

لدينا كميات قليلة جداً من أسمدة اليوريا الآزوتية، وهي توزع وفقاً للأولوية، حيث توزع على المساحات المزروعة بالقمح وبعدها الأشجار المثمرة أن وجد، ونأمل أن تحل هذه المشكلة إما بالاستيراد وإما بالمقايضة، أما أسمدة السوبر فوسفات فهي متوافرة بكميات كبيرة.

وفيما يتعلق بالكميات يضعها اختصاصيون وفقاً لحاجة الأرض الفعلية، ولكن بعض الفلاحين يزيدون الكميات بهدف زيادة الإنتاج، وهذا الأمر له تداعيات خطيرة على التربة ونوعية المنتجات، لذلك يجب أخذ رأي البحوث العلمية الزراعية في ذلك.

١٠٠ جرار

• ما عدد الجرارات المكتتب عليها؟ وهل هناك عقود جديدة للاستيراد؟

رغم الحصار حافظنا على ثبات سعر الجرارات في السوق، ويتم بيعها للفلاحين بالتقسيط، عن طريق المصرف الزراعي، حيث يدفع الفلاح ٣٠ بالمئة مع كفيلين، أو أرض، أو ٥٠ بالمئة من دون كفيل أو نقداً حسب قدرة الفلاح لمدة عشر سنوات، إذ يباع الجرار ثنائي الدفع بسعر ٢٣٥ مليون ليرة، و٢٨٥ مليون ليرة للدفع الرباعي، وهو أرخص من السوق بكثير، وهذا الأمر ساهم في تخفيض أسعارها وخصوصاً المستعملة.

وحالياً الاكتتاب جرى على ٨٠٠ جرار دفعةً أولى من إيران، باستطاعة ٧٥ حصاناً ثنائياً ورباعي الدفع، تصل تباعاً للمكتتبين كل أسبوع، واستلمنا خلال هذه الفترة في اللاذقية في السوق الحرة قرابة ١٠٠ جرار دفع ثنائي، سيجري توزيعها حالياً للفلاحين، وقبل نهاية العام سيستلم كل المكتتبين جراراتهم، وهناك إعلان لاستطاعات أخرى وقد تكون هناك عروض هندية وإيرانية.

إعفاء عدد من رؤساء الاتحادات الفرعية

• هل رصدتم حالات فساد في الاتحاد؟ وكيف جرى التعامل معها؟

لا يمر اجتماع أسبوعي للمكتب التنفيذي إلا ويكون هناك محاسبة لجمعية أو رابطة أو اتحاد فرعي، ونحن أكثر منظمة تقوم بمحاسبة أعضائها، ليس لكثرة الفساد، وإنما لكثرة عدد المنتسبين.

ومنذ أيام أعفينا رئيس اتحاد درعا لوجود خلل وفساد، وسابقاً أعفينا اتحاد السويداء بشكل كامل، ورئيس اتحاد طرطوس وحلب، أيضاً عالجنا مشكلات فساد في عدة جمعيات وروابط، بسبب مخالفات تنظيمية ومالية.

لا يمر أسبوع إلا ونحاسب.. أعفينا رؤساء اتحادات وعالجنا مشكلات فساد جمعيات وروابط للمخالفات المالية والتنظيمية!

كلام في الاقتصاد

عندما يكون التصدير هدفاً

جهود مستمرة ومكلفة من أجل رفع وتيرة التصدير، معارض ومؤتمرات واجتماعات وسعي مشكور من القطاع الخاص واتحاد المصدرين لأجل زيادة موارد التصدير، ولكن عند قياس الجهود إلى النتائج نجد أن حجم التصدير متواضع لا يتجاوز مليار يورو سنوياً بحسب تصريح السيد وزير الاقتصاد.

هنا يطرح سؤال: ما الأسباب التي تقف حائلاً بوجه تحقيق نتائج تتوازن مع الجهود المبذولة والتكاليف المدفوعة؟ ولماذا لا يكون التصدير عاملاً مؤثراً في مستوى الميزان التجاري والاقتصاد الكلي؟

لن نشير إلى ضعف سياسات التسويق، وإنما سنشير إلى بعض الأسباب، منها قد يتعلق بعمليات تصدير وهمية هدفها المضاربة على الليرة السورية والاستثراء السريع من دون الاهتمام بنسب النمو. وهذا السبب وارد بالنظر إلى ظاهرة الاستثراء في المجتمع، وإن كان بنسبة بسيطة، إلا أنه بالنهاية يعتبر أحد أسباب عجز الموازنة العامة، فالعجز في الموازنة هو فائض مالي لدى القطاع الخاص. لهذا يمكننا القول: إن التصدير يعاني بعض الانحرفات التي يجب معالجتها.

أما الشق الأهم من ذلك فيعود في الواقع إلى اتكال الحكومة بشكل عميق على القطاع الخاص، وبالأحرى على اتحاد المصدرين لرفع وتيرة التصدير، إلا أن هذه الاتكالية تخلق مشكلات أهمها الحماس في تصريحات بعض المصدرين لحد المبالغة في أرقام العقود، أو في نجاح معرض أو ملتقى، وهذه التصريحات تُحلل ويبنى عليها على اعتبارها صادرة عن مصدر معني، إلا أن هذا الحماس لا يهتم بالعوامل والمتغيرات الاقتصادية التي تكشف مدى صحة أو مصداقية هذه التصريحات التي غالباً ما تتصف بالمبالغ فيها.

هذا الأمر يحتاج إلى معالجة تبدأ من توضيح الأدوار والمهام المتعلقة بالتصدير، إذ تلعب السياسات الحكومية دوراً يصل إلى نسبة ٨٠ بالمئة في عملية رفع وتيرة التصدير، و٢٠ بالمئة يقع على عاتق اتحاد المصدرين. فالانطلاقة الصحيحة لاتحاد المصدرين ترتبط بمقومات تبنى على قواعد متينة، لا يستطيع الاتحاد بناءها رغم أنه يعتبر من أحد أهم المقومات التي تساعد في تحقيق أهدافها.

فمن مهام الحكومة تحليل المتغيرات والعوامل بشكل مستمر لإزالة العوائق التي يصطدم بها اتحاد المصدرين، فهناك العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تولد ضغوطاً تضخمية، الحكومة عاجزة اليوم عن معالجتها نتيجة ضعف التمكين المالي الحكومي الذي يحول دون تمكن الحكومة من إحداث تغييرات مستمرة في هيكل الاستثمار والاستهلاك والإنتاج والتوزيع. (ضعف التمكين المالي الحكومي مرتبط بأسباب أهمها التهرب الضريبي وشح الموارد) أما بالنسبة للعوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فهي التي تقف خلف زيادة كمية النقود أمام ضعف شديد في السياسة النقدية والمالية.

معالجة هذه المتغيرات والعوامل تقع على عاتق الحكومة، من خلال سياساتها وإجراءاتها المرتبطة بالأدوات الفعالة التي تستطيع معالجة المتغيرات بشكل يتناغم مع متطلبات التصدير.

أما بالنسبة لمهام القطاع الخاص واتحاد المصدرين، فهي مهام مكملة للمهام الحكومية، حيث ترتبط في إحداث متغيرات بمعدل الإنتاجية، وفي تفضيل المنتجات. فعندما تعتمد الحكومة سياسة دعم حقيقية للإنتاج يأتي دور القطاع الخاص في التعاون من أجل حل مشكلة التهرب الضريبي لرفع إمكانات الحكومة المالية، لدعم الإنتاج والتصدير كخطوة أولى، تليها الخطوة الثانية التي تقع على عاتق القطاع الخاص، وهي رفع معدل الإنتاجية وتحسين الميزة التنافسية وعدم المبالغة في احتساب التكاليف للخروج بمنتج ذي سعر مقبول ومنافس في الأسواق الخارجية. هذه الخطوة إن تحققت ترفع الطلب على المنتجات التصديرية، ما يؤدي إلى ارتفاع الطلب على العملة الوطنية، وبالنتيجة نحسن سعر الصرف مقابل العملات الأخرى.

لا تنتهي المهام عند هذه الخطوة، حيث تليها متطلبات تكمن في بذل الجهود لإحداث تغيير في تفضيل المنتجات السورية من خلال عرض المنتجات بجودة عالية وسعر منافس لرفع طلب المستهلكين في البلاد المستوردة لهذه المنتجات، وتعميق الرغبة في الحصول عليها، ما سيؤدي إلى تعاظم موارد التصدير التي ستؤثر في سعر الصرف ورفع منسوب الإنتاج للحد الأعظمي، ما يخفض تكاليفه، ويخلق سعراً منافساً تصديرياً، ما يرفع القدرة على فتح أسواق جديدة للمنتجات الوطنية، ويساهم تعاون كهذا من القطاع الخاص في معالجة التضخم والبطالة.

أعتقد من المهم مراجعة السياسات وتحليل العوامل والمتغيرات للخروج بمعطيات جديدة، تمكن القطاع الخاص من إحداث تغييرات بمعدل الإنتاجية، وتساعده في خلق الأدوات لتفضيل المنتج السوري. هذه الطروحات تتطلب أيضاً تعميق مشاركة اتحاد المصدرين، وتوسيع بعض من صلاحياته لجهة رفع معدل الإنتاجية وضمان جودة المنتج وسعره المنافس، إضافة إلى مراجعة سياسات الاتحاد لتضمينها مهام تفضيل المنتج السوري في الأسواق الخارجية، لنتمكن بالنهاية من تحقيق أهداف التصدير.

■ عامر إلياس شهدا

السؤال الذي يحتاج الاقتصاد السوري الإجابة عنه ندعم الإنتاج .. أم نحافظ على سعر الليرة؟

السياسات الاقتصادية النقدية والمالية لم تستطع أن تحقق الاستقرار المطلوب في أسعار الصرف أو دعم الإنتاج

اقتصاديون سوريون يقدمون إجابات قاطعة: الإنتاج أولاً واتباع سياسات مالية محفزة للنمو

■ أمير حقوق

«كثيراً ما تكون الخيارات المتاحة أمامنا متناقضة في فوائدها وأضرارها ولكن لا يمكن أن نقبل بإيجابيات السياسة ونرفض السلبيات، ونقول أن السلبيات تحمل لجهة ما، والعملية ليست انتقائية، كالخيار بين سعر الصرف والإنتاج وهناك تناقض بينهما، وهذا الخيار لا أحد يتحدث فيه في سورية سواء في المؤسسات الرسمية ولا لدى الاختصاصيين ولا لدى المهتمين ولا لدى الهواة، وكل الاقتصاد محكوم بهذه المعادلة، أي شيء نتحدث به من إجراءات اقتصادية إن لم نحل هذه المشكلة فستكون التأثيرات محدودة جداً وربما لا تكون هناك تأثيرات. ولكن علينا أن نعالج هذه المشكلة. «هذا ماورد في خطاب السيد الرئيس بشار الأسد في مجلس الشعب للدور التشريعي الرابع».

وبناء على أهمية شق دعم الإنتاج أو سعر الصرف الذي أشار اليه السيد الرئيس، «الاقتصادية» فتحت الملف وحاولت عبر أكاديميين، تحليل الواقع والمعطيات وتحديد سلبيات وإيجابيات كل خيار منهما، ومعرفة التناقض بينهما، وما الحلول والاقتراحات.

د. صبري حسن

مرتبط بالإنتاج

تُعد سياسات سعر الصرف من أهم الأدوات الاقتصادية في الدولة، نظراً لتأثيرها في المتغيرات في الاقتصاد الكلي، في الأصل لا تناقض بين الإنتاج وسعر الصرف، لأن سعر الصرف ارتفاعاً أو انخفاضاً يرتبط أصلاً بالإنتاج، أي المتغير الأساس هو الإنتاج. لكن التناقض بين سعر الصرف والإنتاج يظهر في الحالات التالية: فارتفاع سعر صرف العملة المحلية للدولة يؤدي إلى ارتفاع الأسعار المحلية مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار صادراتها مقارنة بأسعار وارداتها من السلع الأجنبية، ما يترتّب عليها تخفيض الصادرات وزيادة الواردات ومن ثم زيادة العجز في الميزان التجاري، كذلك فإن انخفاض سعر الصرف يؤدي إلى ارتفاع أسعار الواردات من السلع الأجنبية مقابل انخفاض أسعار الصادرات من السلع المحلية ما يؤدي إلى زيادة الصادرات وانخفاض الواردات وبالتالي انخفاض العجز في الميزان التجاري، لكن أولاً هذا الأمر مرتبط بالإنتاج زيادة أو نقصاناً، وفق توصيف عميد كلية العلوم الإدارية في جامعة إيبلا الخاصة الدكتور صبري حسن أثناء حواره مع «الاقتصادية».

الإنتاج هو المتغير الأساس

ووفق الدكتور حسن فإن الإنتاج هو المتغير الأساس لأن زيادة الإنتاج من السلع يؤدي إلى: انخفاض المستوى العام للأسعار نتيجة توافر السلع أي (نتيجة زيادة الإنتاج)، وإلى زيادة الفائض من السلع سوف يؤدي إلى زيادة الصادرات، وإلى زيادة الصادرات تؤدي إلى زيادة دخول العملات الأجنبية إلى الداخل، وبناء عليه ونتيجة زيادة الإنتاج والصادرات سوف ينخفض المستوى العام للأسعار ويزداد العرض من العملات الأجنبية، وبالتالي يرتفع سعر صرف العملة، أما في حالة تراجع الإنتاج فإن عرض السلع ينخفض وتزداد الواردات ويزداد المستوى العام للأسعار وينخفض العرض من العملات الأجنبية، وبالتالي ينخفض سعر صرف العملة.

د. عبد الرحمن محمد

جلّ التركيز على سعر الصرف

وحول توجه الدعم لسعر الصرف أو للإنتاج، فاعتقد المراسيم التي صدرت كان جل التركيز على دعم واستقرار سعر صرف الليرة على حساب دعم الإنتاج، والدليل هو تراجع كبير في النشاط الاقتصادي وبالتالي الإنتاج، وضعف وتراجع الإنتاج كان السبب في عدم قدرة البنك المركزي على السيطرة والتحكم بارتفاع المستوى العام للأسعار والتضخم والذي انعكس سلباً على سعر صرف الليرة، حسب الدكتور حسن.

التوجه لدعم الإنتاج

وبقناعة الدكتور حسن أنه انطلاقاً من بدهية العلاقات الطردية بين المستوى العام للأسعار والكمية المعروضة من السلع (الإنتاج). على الحكومة التوجه نحو دعم الإنتاج وزيادته كماً ونوعاً وبكل القوى الممكنة، أي تخفيض تكاليف الإنتاج، من خلال تخفيض الضرائب وزيادة إعانات الإنتاج، وإلغاء الضرائب غير النظامية (الجمارك، الحواجز، الرشاوى، الفساد)، لأن الإنتاج هو المتغير الأساس والقاطرة التي تؤثر في كل المتغيرات الاقتصادية وأهمها سعر الصرف، أي إن سعر الصرف مرتبط بالإنتاج وخاصة في الحالة السورية. لأنه لا يمكن تحقيق استقرار حقيقي والتحكم بسعر صرف الليرة السورية مهما كانت السياسات الاقتصادية للحكومة بشقيها النقدي (البنك المركزي) والمالي (الحكومة) دقيقة ومدروسة، إضافة إلى العامل الأساس والمهم وهو تحقيق استقلالية البنك المركزي وإلغاء تبعيته لتنفيذ سياسات ورغبات الحكومة. والسياسة الاقتصادية المطلوبة للانطلاق هي سياسات توسعية على المدى القصير، تتضمن تشجيع الإنتاج من خلال تخفيض الضرائب، وزيادة إعانات الإنتاج، والقضاء على التكاليف الضمنية (الجمارك، الحواجز، الرشاوي، الفساد)، للوصول إلى الهدف الأساس وهو زيادة الإنتاج المحلي والصادرات، وتحرير الأسواق من القيود المفروضة على حركة البضائع والأموال.

د. مجدي الجاموس

حلول ورؤى اقتصادية

وحسب الدكتور حسن فإن الحلول تتمثل في عدة محاور، وهي إعادة النظر بالمراسيم والقرارات التي تعرقل عمل الصناعيين والتجار، والتي تشدد في ملاحقة المتعاملين بغير الليرة السورية، لأن السماح بإجراء العمليات التجارية بالعملات الأجنبية والدولار وعدم حصرها بالليرة السورية فقط من شأنه أن يصبح العرض بالقطع الأجنبي أكثر من الطلب عليه، وبالتالي سينعكس إيجاباً على سعر صرف الليرة السورية، وتنفيذ هذه الخطوة سيزيد من الإنتاج المحلي القابل للتصدير، وتخفيض الواردات، إضافة إلى تشجيع عودة رؤوس الأموال ويزيد من المعروض من العملة الصعبة، والعمل على زيادة مرونة الجهاز الإنتاجي من خلال تحفيز ودعم القطاعات الإنتاجية المختلفة، وذلك لزيادة الناتج المحلي الإجمالي لتأثيره بشكل كبير في الميزان التجاري لتعديله من العجز إلى الفائض عن طريق زيادة الإنتاج والتصدير، وعدم الاعتماد على الواردات، وكذلك من أهم الأسباب التي تضعف قيمة الليرة وتخفضه، هي: الزيادة الهائلة في تكاليف الإنتاج (النظامية وغير النظامية)، والاعتماد على استيراد السلع غير الضرورية، كالملابس، والسيارات..... الخ، وزيادة الطلب على العملات الصعبة والنادرة أصلاً، وبالتالي الضغط على الليرة السورية، والدفع بها إلى مواصلة طريقه نحو الانخفاض، وأيضاً ضرورة انتهاج سياسة مالية ونقدية محفزة للنمو، تستهدف مضاعفة الصادرات من ناحية، وترشيد الواردات من ناحية أخرى من خلال استخدام بعض الوسائل التي يمكن أن تسهم في الحد من الواردات وخاصة الاستهلاكية والترفيهية وتشجع البدائل المحلية لها من أجل خفض العجز في الميزان التجاري، مع اعتماد الحكومة سياسات اقتصادية توسعية تهدف إلى زيادة الإنتاج كما ونوعاً، لتغطية الحاجات المحلية والتصدير، وتحقيق استقرار في الأسعار وبالتالي استقرار في سعر صرف الليرة، والعمل الجاد على خلق بيئة مواتية لاستقطاب رؤوس الأموال السورية المهاجرة والمغتربة والعربية والأجنبية، بغية جلب العملة الصعبة وإيجاد طلب على الليرة لتحسينه والرفع من قيمته، وأهمية التنسيق بين السياسة المالية والنقدية، باعتبارهما أحد أهم العوامل الأساسية في تحقيق الاستقرار المالي الذي يؤدي إلى تحريك النشاط الاقتصادي وبالتالي دفع عجلة التنمية الاقتصادية وتحقيق معدلات النمو المنشودة، وبالتالي استقرار سعر صرف الليرة، بالتوازي مع اتباع سياسة نقدية من المصرف المركزي، تعتمد على اقتصاد السوق الحر، كما هو الحال في دول الخليج وأوروبا، حيث يتمتع الاقتصاد بحرية حركة الأموال والبضائع، ومنح الاستقلالية الكاملة لمصرف سورية المركزي باستخدام أدواته.

قراءة اقتصادية

سعر الصرف هو السعر النسبي لعملة نقدية مقارنة بعملة أخرى، فهو عدد الوحدات من عملة نقدية أجنبية التي يمكن الحصول عليها مقابل وحدة من العملة الوطنية، ويعبر عن هذا المصطلح بطريقة عكسية، ويفيد حينها عدد الوحدات من العملة الوطنية اللازمة للحصول على وحدة من العملة الأجنبية، في حين أسعار الإنتاج هو مفهوم في نقد كارل ماركس للاقتصاد السياسي، يُعرف بأنه: «سعر التكلفة + متوسط الربح»، ويمكن اعتبار سعر الإنتاج نوعاً من أسعار العرض للمنتجات، وهو يشير إلى مستويات الأسعار التي يتعين على المنتجين، وفقاً لها بيع السلع والخدمات المنتجة حديثاً، بغية الوصول إلى معدل ربح عادي متوسط على رأس المال المستثمر لإنتاج المنتجات (ليس نفس الربح على معدل الدوران)، وتكمن أهمية مستويات الأسعار هذه في أن الكثير من الأسعار الأخرى تستند إليها أو تستمد منها: في نظرية ماركس، تحدد هذه المستويات هيكل تكلفة الإنتاج الرأسمالي، وتتأرجح أسعار المنتجات في السوق عادةً حول أسعار إنتاجها، في حين تتأرجح أسعار الإنتاج ذاتها حول قيم المنتجات (متوسط تكلفة الاستبدال الحالية في وقت العمل المطلوب لإنتاج كل نوع من أنواع المنتجات)، وفيما يتعلق بواقعها في سورية، فإن سعر صرف عملتنا الوطنية يشير إلى تدهور واضح لقيمة العملة الوطنية خلال سنوات الحرب من ٥٠ ل.س للدولار وصولاً إلى نحو ١٤٦٠٠ ل.س للدولار، ولكن في الأشهر الماضية نلاحظ استقرار أسعار الصرف نوعاً ما وهذا ما ينعكس إيجاباً على أسعار الإنتاج، وهذا سيشجع الإنتاج من خلال عودة المستثمرين، حيث إن رأس المال جبان، لا يأتي ويدخل إلى حيز تفعيل الإنتاج إلا في ظل استقرار أسعار الصرف، حسبما أشار إليه نائب عميد كلية الاقتصاد للشؤون الإدارية في جامعة حماة الدكتور عبد الرحمن محمد.

واعتقد أنه هناك إيجابيات كثيرة لسعر الصرف، ومنها: الاستقرار والتنبؤ الاقتصادي الصحيح، والسيطرة على التضخم، وزيادة التجارة، وتحقيق المصداقية والثقة، وهناك سلبيات كثيرة أيضاً مثل أن أحد مساوئ سعر الصرف الثابت إعطاء فرص كبيرة للمضاربين في السوق لكي يتلاعبوا به لعلمهم أن البنك المركزي سيتدخل لإنقاذه وتثبيته وإن أسعار الصرف غير المواتية تمنع الشركات من التوسع في استثماراتها، وتزيد تكاليف الاستيراد، وتسهم في تآكل القدرة التنافسية للصادرات، وتخلق خسائر تجارية غير متوقعة أما إيجابيات أسعار الإنتاج فتسهم ببقاء الشركة وقدرتها على المنافسة ومن السلبيات أيضاً إذا كانت غير مدروسة بدقة فمحتمل أن تساهم بإخراج الشركة من السوق وعدم قدرتها على المنافسة.

سياسات نقدية مناسبة

يتطلب سعر الصرف اليوم سياسات نقدية مناسبة؛ لتجعله مستقراً بشكل أمثل؛ ما يشجع المستثمرين ويزيد الإنتاج، وأما بالنسبة لسعر الإنتاج، فلا تنتهي عملية التسعير بتحديد أسعار المنتجات لأول مرة ثم تجاهلها، من المهم أن تراقب السوق بشكل مستمر؛ لمعرفة التغيرات التي تطرأ عليه وعلى عملائك أيضاً؛ لتتمكن من عمل التعديلات المطلوبة. ، كذلك من المهم مراقبة تكاليف تصنيع المنتج والتأكد من أنها لا تزيد بشكل كبير دون انتباهك، إضافة إلى ضرورة مراقبة الانطباع العام على منتجك سواء أكان سلبياً أم إيجابياً؛ لأن كل هذه الأمور قد تتطلب أحياناً التدخل وإعادة تقييم الأسعار وتغييرها بناءً على هذه الانطباعات، برأي الدكتور محمد.

وبحسبه، يعود حفاظ الليرة السورية على ثباتها النسبي قبل الحرب إلى تطور الأداء الاقتصادي والاستقرار السياسي وسن قانون الاستثمار رقم (١٠) لعام ١٩٩١ الذي أسهم في زيادة عدد المشاريع الاستثمارية، وزيادة القطع الناجم عن زيادة الموارد السياحية وتحسن في وضع الحساب الجاري، وعندما أتت الحرب الظالمة، فسعر الصرف تأثر كثيراً وفقدت ليرتنا الوطنية الكثير من قيمتها، ولكن في السنوات الأخيرة هناك تدخل بشكل نسبي عن الدعم نوعاً ما، وسعي جاد لتحقيق استقرار بحده الأدنى لأسعار الصرف.

ويرى الدكتور محمد أن السياسات الاقتصادية سواء النقدية أو المالية في سنوات الحرب لم تستطع أن تحقق الاستقرار المطلوب في أسعار الصرف أو في تحقيق أسعار الإنتاج ودعم الإنتاج، وإن المسيرة التاريخية للدعم في سورية أثبتت أنه سبب الفساد، وأن المستفيدين الحقيقيين منه ليسوا الفقراء، وعلى هذا فتح باب موارد وارتزاق لتجار الحروب على حساب الأسرة الفقيرة، ولكن اليوم هناك فريق اقتصادي يسعى إلى تحقيق استقرار أسعار الصرف وفعلاً نشاهد استقراراً بسعر الصرف نوعاً ما وإعادة دراسة ملف الدعم وايصاله لمستحقيه بشكل مناسب ومحاولة دعم المنتجين وتدوير عجلة الإنتاج.

الفساد

وحول الحفاظ على سعر الصرف وعدم انخفاض الأسعار ولجم التضخم يعود السبب في ذلك للفساد وعدم وجود رقابة فعلية لضبط الأسواق، وفي ظل وجود رقابة حقيقية لضبط الأسواق ومحاسبة شديدة (بطش بيد من حديد لكل من تسول له نفسه)، سينعكس ذلك إيجاباً، وفقاً للدكتور محمد.

فريق واحد

الحل يجب أن يكون بالانطلاق من فكرة أن الجميع فريق واحد في هذه المرحلة، فالحكومة رغم كل ما تواجهه يجب أن تحاول تزويد الصناعيين بالكهرباء المستمرة ولو ساعات قليلة بالاتفاق معهم على عدد ساعات التشغيل صباحاً حيث تضمن استمرار تشغيلهم وخروجهم من رحمة الأسواق السوداء بالنسبة للكهرباء والمازوت وبشكل يسهم في انخفاض تكاليف المنتج، والابتعاد عن فرض مزيد من الضرائب لكون آثارها كارثية وتؤدي إلى حصول تضخم جامح في المجتمع، فنفرض ضرائب نرفع الأجور ترتفع الأسعار نعيد فرض الضرائب، وعلى الحكومة أيضاً تحسين معيشة ذوي الدخل المحدود والمحافظة عليهم وهذا المطلب الأساس اليوم هو ناقوس خطر حقيقي ومرعب، ويجب أن يقوم الصناعيون والتجار بضغط التكاليف إلى أضيق الحدود بشكل يخفض الأسعار والضغوط التضخمية في الأسواق، ويجب أن يمارس المواطن مواطنته كاملة في الإشارة إلى مواطن الخلل بكل جرأة بدءاً من ربطة الخبز مروراً بالسلع والمواد الغذائية والخدمات بكل أشكالها طبية وهندسية وما شابه ذلك وخلافاً لذلك سورية مقبلة على مرحلة اقتصادية صعبة جداً في ظل الحرب التي تعرضت لها وفي ظل الأوضاع الدولية التي نعيشها، حسب ما ختم به الدكتور محمد حديثه لـ«الاقتصادية».

قلة الإنتاج

كما أكد السيد الرئيس أن هناك فرقاً بين الإيجابيات والسلبيات بما معناه لا إنتاج في ظل عدم استقرار سعر الصرف، لأن استقرار سعر الصرف يؤثر في عملية الإنتاج بشكل كبير جداً، وأيضاً قلة الإنتاج هي السبب بعدم استقرار سعر الصرف وتحدد آلية سعر الصرف بناء على آلية السوق بالعرض والطلب، وإذا لم يوجد طلب على الليرة السورية فستبقى قيمة العملة السورية بتدهور دائم، حسبما أشار إليه رئيس مجلس إدارة فرع درعا لنقابة المهن المالية والمحاسبية والأستاذ الجامعي الدكتور مجدي الجاموس.

دائرة اقتصادية

وتابع: تشكيل الطلب على العملة المحلية يكون من خلال الإنتاج، والإنتاج يعني التصدير وبالتالي هي دائرة اقتصادية تبدأ بعملية مستوى دخل الفرد، فإذا كان الدخل مرتفعاً أي تكون هناك إيداعات وإنفاق جيد وادخار، أي إيداعات بالبنوك وهذا يشير لوجود مشروعات وبالتالي حضور الإنتاج وبالتالي يؤدي إلى التصدير أي طلب على الليرة السورية وتقويتها، فيجب أن نبدأ بتحقيق هذه الدائرة من خلال تحسين أي نقطة فيها وبالتالي سينعكس إيجاباً على كل نقاط الدائرة كاملة.

هناك استقرار وثبات بسعر الصرف، ففي عام ٢٠١٥ كان الثبات نسبياً لأن التصدير كان صفراً بالمئة، وبالتالي لم يكن هناك طلب على العملة السورية، ولكن بعض الأطراف الجانبية مثل الدعم من الدول الصديقة والمنظمات الدولية والعملة الأجنبية والضابطة الأمنية لسعر الصرف لمؤسسات الصرافة والبنوك حاولت على ثبات استقرار سعر الصرف، ولكن عندما تحسنت الأوضاع بعض الشيء، سعر الصرف أخذ منحى متصاعداً بشكل كبير جداً، حسب الدكتور جاموس.

الإنتاجية بحدها الأدنى

التوجه كان الحفاظ على استقرار سعر الصرف في سورية، فالتكلفة الحقيقية تكون تجاوزت ١٨ ألفاً وهو مبني على سياسات انضباطية لشركات الصرافة وما شابه، وحتى الإنتاج بعض السياسات الحكومية أدت إلى مزاجية الإنتاج وإلى مزاجية التسعير لهذه المنتجات، مثل ضريبة الإنفاق الاستهلاكي والتكاليف المرتفعة للنقل وارتفاع أسعار الطاقة والكهرباء وغيرها، وهذا أعطى حرية للتاجر بوضع الأسعار التي يريدها نسبياً، وبالتالي خلقت فوضى الأسعار، فنحن اليوم غير قادرين على ضبط الأسعار، والإنتاجية الحالية ليست هي الإنتاجية المطلوبة بل هي الإنتاجية المطلوبة بحدها الأدنى، ونحن بحاجة لانتفاضة إنتاجية بكل القطاعات، والأهم البدء بالزراعة ودعم المشاريع الزراعية وتصدير المنتجات الزراعية ودعم الصناعات التحويلية وإيجاد المواد الأولية والإنتاج، وفق توصيف الدكتور الجاموس.

وأكمل: بوقتنا الحالي، الإنتاج هو أساس بناء الاقتصاد الوطني بأي دولة، ولكن عندما نبني اقتصاداً فلا يمكن تحقيق استقرار سعر الصرف دون الإنتاج، واليوم السياسات الحكومية مثل سياسة حبس السيولة لم تجد نفعاً، وهذا أدى إلى انخفاض قيمة الليرة السورية وبالتالي انخفاض القروض الممنوحة وبالتالي ضعف المشروعات والإنتاج وضعف عملية التصدير، وبالأخير عدم الطلب على الليرة السورية، وسد العجز الموجود ومخزون الدولة من كل القطاعات بحده الأدنى، فيجب الانتقاض لتحقيق إنتاج جيد يسد هذا العجز بإرادات حقيقية مصدرها من الإنتاج، الصادرات السورية على معبر نصيب أقل بـ٥٠ بالمئة من العام الماضي، وبالتالي سبب هذا الانخفاض التكلفة الكبيرة بالإنتاج وعدم استقرار سعر الصرف فيجب البحث عن صناعات تساعدنا بعملية الإنتاج من الموارد المحلية، وسورية من أكثر الدول قدرة على تحقيق الاكتفاء الذاتي وبمساعدة الدول الصديقة نستطيع الحصول على المشتقات النفطية.

دعم الصناعات التحويلية

وبرأيه فإن الحل الاقتصادي هو تشجيع الاستثمار نقطة أولى، والثانية لا بد من البدء بالصناعات التحويلية أي إيجاد المواد الأولية للصناعات وعدم استيرادها، وهي أمر غير صعب تحقيقه، أما النقطة الثالثة فهي إعطاء الحرية للبنوك لإعطاء القروض للمستثمرين بقوة بكل المجالات أو على الأقل بمجال الصناعات التحويلية، والعمل على تحقيق الاكتفاء الذاتي من خلال الصناعات التحويلية والطلب على محاولات التصدير لتحقيق الطلب على الليرة السورية والتي تؤدي إلى استقرار سعر الصرف.

فلتان في ضبط الأسعار.. ونحن بحاجة لانتفاضة إنتاجية

إعادة النظر بالقرارات المعرقلة لعمل الصناعيين والتجار

إلى الحكومة جرس إنذار... قطاع النسيج يحتضر!

مخازين ضخمة قيمتها أكثر من ١٢٥ ملياراً.. والخسارة ستتضاعف مع مرور الوقت!

مدير عام إحدى شركات النسيج يقترح بيع المخازين بأقل من سعر التكلفة للاستفادة من عوائدها

■ الاقتصادية

تشكل المخازين عقبة كبرى في طريق النمو الاقتصادي وتحقيق الفوائد على الشركات المنتجة لتلك المواد والسلع.. وتحتاج أي شركة تسعى للنجاح إلى امتلاك نظام فعال في إدارة مخزونها، ومعالجة أهم مشاكل المخازن التي تطرأ أثناء العمل، كما أن حل مشاكل المخازن ومعالجتها بأسرع وقت ممكن يساعد في تعزيز مركز الشركة وتجنب تحمل المزيد من التكاليف، وخاصة أن أغلب مشاكل المخازن تعود إلى سوء في عمليات الجرد أو ضعف النظام الذي تتبعه الشركة تسويقيا ونمطية الإنتاج.

تتعرض المخازن في أثناء العمل إلى الكثير من المشكلات، والتي يمكن أن تؤثر في إنتاجية وربحية الشركة بأكملها، لذلك تحتاج الشركات كافة إلى مراقبة وتتبع التغييرات في بيئة الأعمال واعتماد حلول سريعة الاستجابة. كما أن المخازن إذا لم تتم إدارتها بشكل فعال فإن ذلك سيؤدي إلى عدد كبير من مشاكل المخازن، والتي بدورها ستكبد الشركة تكاليف ضخمة..

تحقيق السلامة

أحد أهم أهداف إدارة المخازن هو ضمان سلامة وأمن المخزون، وذلك من خلال مكان مناسب لوضع العناصر أو المنتجات الخاصة بالشركة به بجانب توزيعها بالشكل الصحيح، حيث إن الكثير من الشركات تمتلك مخازن بالفعل ولكنها تفشل في إدارة واستغلال هذه المخازن، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة احتمالية وقوع الحوادث، لذلك تحتاج الشركة إلى التعاون مع الهيئات المُختصة كخبراء الأمن والسلامة المهنية لضمان سلامة المنتجات. كما أن مشاكل المخازن تحتاج إلى حلول منهجية قوية لإبقاء المديرين على اطلاع دائم على التغييرات، وبالتالي إمكانية مواجهة أي تقلبات أو تحديات طارئة.

هل أماكنها مناسبة؟

ما أوضاع مخازين الشركات المنتجة مثلاً.. وهل تتمتع تلك المنتجات بوضع يضمن جودتها ويقلل من احتماليات تلفها؟.. أم هي «ملحوشة» في بعض الزوايا والزواريب وعرضة لأوضاع الجو من حرارة ورطوبة وغيرها..؟ والسؤال المهم: كيف تستفيد الشركات الصناعية اليوم من تلك السلع والمواد، ولماذا لا تفكر بحلول للبيع ولو بهوامش ربحية قليلة.. أو بأسعار توازي التكلفة مثلاً..؟ هل تملك الإدارات القرار.. أم تحتاج إلى لجان وجهات أعلى..؟

أرقام مخيفة

رغم امتناع الشركات عن الإفصاح عن مقادير المنتجات المخزنة في المستودعات، إلا أن هناك بعض التقارير تتحدث أحياناً عن أرقام ليست سهلة مطلقاً، تحتاج لتدخلات وقرارات فعالة حيال الخلاص من تكدس المخازين.

تقارير أشارت إلى أن قيمة مخازين مؤسسة النسيج وحدها وكمثال فقط تتجاوز الـ١٢٥ مليار ليرة، وموضوعة بأماكن لا تتمتع بتلك المواصفات الفنية المطلوبة، أي مع مضي السنوات فالسلع النسيجية والمواد المخزنة عرضة للتلف والخراب وتغير مواصفاتها، أي إنها ستفقد جودتها وتالياً تقل أثمانها، وتصبح باب خسارة كبير.. حسب ما صرح لـ«الاقتصادية» مدير عام إحدى شركات النسيج الذي فضل عدم ذكر اسمه لأسباب عديدة.. وحذر من صعوبة التسويق في الظروف الراهنة وما تشكله تلك المخازين بموادها المختلفة من فوات منافع مالية على الشركات، وكنا قد طالبنا الوزارة بإيجاد صيغ للتخلص من السلع وبيعها ولو بسعر أقل من التكلفة، فالخسارة اليوم تبقى أقل من قيمة الخسائر غداً بمسألة المخازين.. فالظروف الحالية تستدعي أن تتخذ الجهات المعنية قرارات تسهم في تقليل الكميات المخزنة التي تقدر كميتها بمئات الآلاف من الأمتار النسيجية يفوق سعرها الـ١٢٥ مليار ليرة سورية. وواقع المستودعات ليس بأحسن حال، وكلما مضت المدد الزمنية يصبح مستوى ورقم الخسائر كبيراً.

اقتراحات

لا يمكن للقطاع العام أن تدور فيه عجلة الإنتاج والتسويق وتصبح جيدة إلا بعد أن يتم التنسيق مع باقي جهات القطاع العام الإدارية التي تستخدم كل أصناف النسيج لاستجرار منتجات الشركات النسيجية، فلماذا لا يتم إلزام كل الوزارات وحصريتها لاستجرار السلع من الشركات وتحدد للشركات المنتجة الأصناف والجودة المطلوبة؟ حسب كلام مدير عام إحدى شركات النسيج، فمثلاً يتوافر لدى شركة نسيج كبرى بدمشق كل المنسوجات والاحتياجات والطلبيات التي تحتاجها مثلاً كل مشافي الصحة والتعليم العالي، والتربية وغيرها من المؤسسات، فالشركة يتوافر لديها إنتاجية عالية ومضمونه من جهة الجودة والمعايير الدقيقة، فمنتجاتها من الشاش والأقمشة الممزوجة والبوليستر والقطنيات لاقت رواجاً كبيراً.. إلا أن بعض الجهات تفضل التعامل مع جهات أخرى!

إمكانية إنتاج حسب الطلب

لبعض الشركات المنتجة إمكانيات أن تنتج حسب رغبات بعض الجهات ولأي طلبات تفي بالأغراض والمواصفات الفنية الدقيقة.

واقع المخازين يحتاج إلى إعادة هيكلة فنية مالية وإدارة لقطاع النسيج كله «محلج- غزل- نسيج- صباغة- طباعة- تفصيل.

وبحال استطاعت الشركات بيع مخازينها يجب أن تستثمر بالعوائد المالية بمجال تحديث آلات وخطوط الإنتاج، حيث إن خطوط الإنتاج قديمة، ومنها ما يزيد عمرها على الخمسين عاما، لم تعد بجودة وإنتاجية جيدة.

تسوية للمخازين

والسؤال: لماذا لا تفكر الجهات المعنية بإجراء تسوية لأوضاع المخازين حتى لو تم السماح بالبيع وفق نظام بيع حسب تكاليف سنة الصنع مثلاً، أو بأقل من أسعار التكلفة؟ فكل عام هي بتزايد في ظل المخاوف المستمرة على واقعها.

كهولة وفقدان الخبرات

إحدى أهم المشاكل الخطرة التي بدأت تأخذ منحنيات ستؤثر حتماً في القطاع هو النزيف في فقدان العمالة والكوادر الخبيرة في قطاع يعد من أهم الصناعات في سورية، فاليوم العمالة الماهرة تسربت وتركت خطوط إنتاج الشركات العامة لعمالة ليست مدربة وليست موظفة بشكل رسمي، وهذا لا شك سيضع قطاع النسيج في أزمات عدة خلال السنوات المقبلة.

ففي إحدى الشركات النسيجية كان عدد عامليها أكثر من ٦٠٠ عامل من ضمنهم خبراء النسيج بكل الأصناف، اليوم يعمل فقط لديها ١٠٠ عامل وما يوازي ذلك بنظام عمل شهري، ومن نظام الـ٣ ورديات إلى وردية وأقل أحياناً، لأسباب العمالة وحوامل الطاقة.

أين خريجو المعاهد؟

هناك كل عام يتخرج العشرات في المعاهد التقنية والفنية أين هم..؟ لماذا لا تتم العودة إلى نظام الالتزام الوظيفي بكل خريجي المعاهد الفنية مثلاً كما كان متبعاً سابقاً، ويتم تدريبهم في الشركات وراء خطوط الإنتاج لإكسابهم الخبرة الفنية الكاملة..؟

العجز عن بيعه

من مشاكل المخازن الأكثر شيوعاً هو الإفراط في المخزون المتوافر بالمخزن، والتي يترتب عليها فقدان القدرة على معالجة هذا المخزون بالبيع بشكل سريع.

وهي من المشكلات التي يمكن أن تكلف الشركة الكثير من الخسائر، وخاصة أن التدفق النقدي لأي شركة يأتي من خلال تحريك المخزون الخاص بها، لذلك إذا كانت الشركة تقوم بشراء كميات كبيرة من المنتجات كمخزون لديها ولا تبذل مجهود في تسويقه وبيعه، فهذا سيؤدي إلى خسارة أموالها في نهاية المطاف.

التلف متوقع

إن حدوث التلف هو من مشاكل التخزين الشائعة أيضاً، ولربما هي مرتبطة بشكل أكبر بمشكلة الإفراط في المخزون بالمخازن والعجز عن بيعه بسرعة. فعندما تخزن الشركة الكثير من العناصر التي تحتاجها كمخزون وتعجز عن بيعه فإن هناك احتمالية كبيرة لتعرض تلك المنتجات للتلف.

وكثيراً ما يتم وضع المنتجات في أماكن خاطئة أو عدم توفير البيئة المناسبة لها للتخزين بمخازن الشركة، الأمر الذي قد يؤدي إلى تلف هذا العنصر، وكل ذلك سيكبد الشركة تكاليف إضافية ضخمة هي في غنى عنها إذا اهتمت بمعالجة مشاكل المخزون المختلفة.

ما يحصل يثير التساؤلات!!

ثمة شيء ما... يثير جملة من التساؤلات، فلا أدري كيف أن مؤسسة ما لها سمعتها وعراقتها، كالمؤسسة العامة للصناعات النسيجية في سورية، تتلطى خلف أسباب ما، كي تغطي فشلها الذريع، بأشياء كثيرة، يأتي في مقدمتها ذلك العجز المعيب من التخفيف من حجم المخازين المكدّسة، والتي تصل اليوم قيمتها لأكثر من ١٢٥ مليار ليرة؟

الجميع يرجع أسباب تراكم المخازين، وتراكمها إلى ظروف التسويق الصعبة، والمنافسة الشديدة في الأسعار، ولاسيما سلعة الغزول القطنية، كما بسبب الركود العام في الأسواق الداخلية بسبب قلة الدخل وإلى صعوبة تصدير الأقمشة النسيجية وغيرها من الأسباب!

أجل على المؤسسة النسيجية ألا تتهاون ولا تكل وتقاتل من أجل الوقوف عند مسألة الفشل بالتسويق والخلاص السريع من تكدس المخازين، وعليها السعي الحثيث والتواصل وأن تصرخ عالياً، فقد اكتفينا، وثمة كثير من زيادة العيب... والفشل الذي يجر ذيول الفشل!

السنة التاسعة عشرة ـ العدد /٥٤٥/ ١٥ أيلول ـ سبتمبر ٢٠٢٤

حياة صعبة... تدفع السوريين للهجرة

الهجرة كانت بحثاً عن «عمل» والآن بحثاً عن «الحياة»

خسائر فادحة بالأدمغة والكوادر العلمية والشباب المعطاء سيدفع البلد ثمنها لاحقاً

هجرة رجال الأعمال أحدثت صدمة للاقتصاد

■ غزل إبراهيم

تواصل أعداد المهاجرين بالازدياد عاماً بعد آخر في سورية، ولاسيما هجرة الأدمغة والكفاءات، وذلك في ظل الأزمات الاقتصادية والاجتماعية المستمرة منذ سنوات، والأكثر حرصاً على هذه الهجرة هم الحاصلون على شهادات جامعية ومستويات تعليمية أعلى.

فالبحث عن حياة ومستقبل أفضل أصبح هاجس كل سوري بعد سنوات الحرب الطويلة والضغوط الاقتصادية الحالية، حيث خسرت سورية خيرة شبابها وكفاءاتها، إذ قدرت أعداد المهاجرين وفق تقارير الأمم المتحدة والتقارير الدولية بأكثر من ٧ ملايين مهاجر.

حجازي: المسألة خطيرة ولا بد من إقامة مشاريع إنتاجية واقتصادية لتوليد فرص عمل للشباب

حداد: الفساد والمحسوبيات والروتين الإداري شلت مقومات الاقتصاد وسببت أوضاعاً صعبة

شرم: الاهتمام بالشباب ومنح المزيد من التسهيلات للمنتجين وتوسيع التعاون مع القطاع الخاص

مليون مهاجر سوري

وفي الوقت نفسه، يبحث السوري المقيم عن فرص الهجرة سواء الهجرة الشرعية أم الهجرة غير الشرعية، ليحقق حياة أفضل وسط استمرار الظروف الصعبة وانخفاض الدخل بعد ما فشلت الحكومة في تأمين فرص عمل ومستوى اقتصادي لائق واستقرار اجتماعي وملفنا هنا يتطرق إلى أزمة الهجرة وتحديداً هجرة الأدمغة، التي جعلت الوطن يخسر العديد من المفكرين والاقتصاديين والعلماء الذين وجدوا في بلاد الاغتراب ما افتقدوه في وطنهم الأم.

الأرقام والإحصائيات

لا معلومات دقيقة عن اللاجئين السوريين في الخارج، وحالياً يعمل المركز الوطني للإحصاء على إحصاء أعدادهم وخصائصهم من القوة العاملة والعمر والجنس.

وفي هذا الصدد يؤكد عميد المعهد العالي للدراسات والبحوث الكساتنيّة جمعة حجازي أن موضوع الإحصائيات يحتاج إلى دراسة تفصيلية تتطلب بحوثاً علمية وأكاديمية ومنهجية وقطاعية لتحديد الفاقد البشري بشكل واضح من هذه القطاعات، ولكن إذا قمنا بإجراء استقصاء في القطاعات الاقتصادية نلاحظ وجود فجوة كبيرة.

وحالياً المعهد لديه حوالات لقياس أثر الهجرة في القطاعات الاقتصادية والإنتاجية، وسيتم الإعلان عنها في الوقت المناسب.

ولكن وفق تقديرات منظمات الأمم المتحدة، بلغ عدد المهاجرين السوريين حول العالم نحو ٧ ملايين سوري.

في حين بلغ صافي الهجرة قبل الأزمة حسب جمعة نحو ٣٠٠ ألف، وشكل معدلاً تراكمياً خلال العقود ما قبل الأزمة وتراوح صافي الهجرة بين الـ٢٣٠٠ إلى ٣ ملايين لمصلحة الهجرة خارج البلاد، وكانت إلى لبنان بالدرجة الأولى وإلى الخليج بالدرجة الثانية، ولم تكن هناك هجرات سورية إلى أوروبا نتيجة عوامل عديدة.

وموجات الهجرة هذه لها منعكسات خطيرة على بنية المجتمع السوري.

الأخطر

تعتبر هجرة العقول التي تشمل فئات عمرية مختلفة وعدة مهن بينهم أطباء وأساتذة وتقنيون من أخطر آثار الهجرة السورية، فمغادرة الكفاءات تفرض حالة فراغ في المواقع التي غادرت منها، وتقلل من المستوى الثقافي والعلمي في البلد، لأن الأشخاص الذين يغادرون لديهم المعرفة والمهارات، وعندما سيعيد الاقتصاد تأسيس نفسه، سيفتقر إلى رأسماله البشري، وسوف نشهد تباطؤاً في الانتعاش والنمو الاقتصادي.

ويرى حجازي أن هجرة الأدمغة هي مشكلة قديمة حديثة، فهناك مجتمعات واقتصادات في العالم وخصوصاً الاقتصادات النامية التي تصدر موارد بشرية مؤهلة غير قادر السوق المحلية لديها على استيعابها، فيتم اللجوء إلى دول أخرى واقتصاديات أوسع وأكثر تطوراً.

وموجات الهجرة السورية قديمة جداً ومعظمها كانت شابية بحثاً عن فرص وتعليم وحياة أفضل، ومنها الهجرة إلى الأميركيتين والهجرة إلى دول الخليج إبان الفورة النفطية.

ولدينا الهجرة إلى الدول المجاورة، مثل لبنان والأردن والهجرة إلى اليمن والجزائر، حيث تم تصدير كفاءات سورية عملت في مجالات عدة، منها تدريس اللغة العربية.

وعلى الرغم من امتلاك سورية لأجيال مواكبة، فإن الظروف لم تتحسن بعد، ولا يمكن سد هذه الثغرة حالياً، وفقاً للخبير الاقتصادي الدكتور هاني حداد.

وهذا يضعنا في خطر هجرتهم أيضاً بعد تعلمهم واكتسابهم الخبرات اللازمة، فمعظم الأطباء والعقول التي تشغل مناصب كبيرة في الخارج هم سوريون تميزوا وبرعوا في الخارج، ومن الصعب جداً عودتهم إلى البلد إلا كزيارة أو سياحة، لأنهم كوّنوا كينونتهم المستقلة، وحياتهم أصبحت مختلفة تماماً بثقافة جديدة وعلاقات اجتماعية ونسيج مختلف واقتصاد جديد، بعيداً عن أي ظروف سلبية سواء اقتصادية أم اجتماعية أو نفسية قد تؤثر عليهم، ولن يفكروا أبداً بالعودة من حياة ثابتة إلى متقلبة.

نقص المهارات

انعكاس الهجرة لم يقتصر فقط على حاملي الشهادات الجامعية، وهناك نقص في المهارات، سواء للفئة الأولى أم الثانية من مخبريين وفنيين، إضافة إلى عمال المهارات الذين يعملون في الأعمال المهنية والفنية، الذين شكلوا فجوة في سوق العمل نتيجة هجرة قسم كبير منهم.

عجز سوق العمل

إبان الحرب أصبح هناك مشكلة هيكلية بالاقتصاد السوري، وأصبح من الصعب لسوق العمل استقطاب كل الخريجين، وخاصة في ظل الإقبال الكبير على التعليم والدراسات العليا، فالمجتمع السوري يحب العلم، وهناك نسبة كبيرة من المتعلمين فيه، ولكن نتيجة العوامل الاقتصادية والاجتماعية الناتجة عن العقوبات والانكماش، عجزت سوق العمل عن استيعاب ٢٥ – ٣٠٠ ألف وافد جديد سنوياً إلى السوق وخصوصاً بالاختصاصات التطبيقية كالكليات الطبية والهندسات..

وهنا يشير جمعة إلى أن الهجرة ليست فقط من العمالة الماهرة، فهي من العمالة الماهرة وغير الماهرة، ويمكن أن يكون أثر الهجرة في العمالة غير الماهرة أكبر في القطاعات المهنية والفنية.

أسباب الهجرة

أسباب عديدة تدفع السوريين لمغادرة بلدهم، إلا أن الأزمة الاقتصادية الطاحنة وعدم وجود أفق للخروج منها أحد أهم أسباب الهجرة، بالإضافة إلى تراجع كبير في الخدمات الحياتية الأساسية كالمياه والكهرباء.

حيث أثرت الحرب بشكل كبير ودفعت الملايين للهرب خوفاً من الموت على يد الجماعات الإرهابية المسلحة، ولكن رغم عودة الاستقرار إلى أغلب المناطق السورية، استمرت موجات الهجرة، وأخذت الحرب على سورية منحى آخر أشد خطورة من خلال العقوبات والضغوط الاقتصاديّة.

فالإنسان السوري حالياً يقاوم ضغوطاً حياتية هائلة من ضعف الرواتب والأجور والبطالة وتحديات تكوين أسرة وظروف العمل والسكن والنقل إلى مشاشة البنية التحتية اللوجستية في ظل ضعف الأداء الحكومي وعجزه عن إيجاد حلول فعالة، لإنعاش الاقتصاد وتوفير الكهرباء بشكل جيد.

ويرى حداد أن انتشار الفساد والمحسوبيات والروتين الإداري القاتل أيضاً من أسباب ضعف أداء الاقتصاد وتردي المعيشة، والمشكلة هنا أن لا حلول في الأفق القريب، وأصبحت الهجرة والبحث عن حياة أفضل هاجس وهدف كل سوري لا يزال داخل البلد.

حلول للحد من الهجرة

حالياً من الصعب الحد من الهجرة نظراً للظروف الاقتصادية الصعبة وضيق العيش، ولكن يجب أن يبحث المعنيون عن حلول حقيقية لإيقاف هذا النزيف ومنها توليد فرص عمل، وتخفيف بعض الإجراءات والتوسع بإقامة مشاريع إنتاجية واقتصادية والعمل قدر الإمكان على استقطاب رؤوس الأموال في السوق المحلية.

توفير فرص عمل

تواجه سورية في المرحلة الحالية تحديات كبيرة وغير مسبوقة في حدّتها والنتائج المصيرية المترتبة عليها، وإذا كانت البطالة واحدة من التحديات التي تواجهها، فإن مواجهتها وتقليص أبعادها يمنح سورية قدرة أكبر في مواجهة التحديات الأخرى، ويتضح أن مواجهة البطالة مفتاح في مواجهة تحديات الانفتاح الاقتصادي والشراكات مع الدول العربية والعالم الخارجي.

وهنا يجب على الدولة الاهتمام بفئة الشباب عن طريق إيجاد المشاريع التي تستوعب طاقاتهم، ويستطيعون من خلالها الإبداع في عملهم، وتطوير التعليم في الدولة إلى مستويات تناسب احتياجات ومتطلبات السوق المتطورة والمتلاحقة لتواكب متطلبات العصر، ودعم وتشجيع التعاون مع القطاع الخاص ليساهم هو الآخر في حلّ مشكلة البطالة.

تحسين الدخل

مشكلة الرواتب والأجور الزهيدة في سورية، وعدم تناسبها مع التضخم الحاصل، أيضاً تعتبر من الأمور الضاغطة على السوريين وتدفعهم إلى التفكير بتأمين حياة كريمة، لذا يجب تحسين الرواتب والأجور بشكل كبير بما يتناسب مع الغلاء الفاحش، ويؤمن عيشة كريمة للمواطنين.. فهل من المنطقي اليوم أن يكون دخل السوري قرابة الـ٤٠٠ ألف ليرة بالمتوسط واحتياجته تزيد على ٤ ملايين ليرة سورية؟! أي معادلة تلك التي ستفتح جيل الشباب وغيرهم من الكفاءات بهذا الدخل الهزيل؟ دخل غير متناسب مطلقاً مع الاحتياجات الأساسية التي تتصاعد تكاليفها يوماً بعد آخر!

التشجيع على الاستثمار

تقديم التسهيلات لإقامة المشاريع بمختلف أنواعها، وتخفيض الضرائب والرسوم المفروضة، وتوزيع الاستثمارات بين القطاعات والوحدات، إضافة إلى تأمين البنية التحتية اللازمة لهذه الاستثمارات وخاصة الكهرباء ومصادر الطاقة، لتشجيع ما هاجر من الصناعيين للعودة.

حيث شكّلت هجرة الصناعيين صدمة كبيرة للاقتصاد السوري، وبلغ عدد رجال الأعمال في مصر على سبيل المثال حسب الخبير الاقتصادي أحمد شرم الـ٣٠ ألفاً، وبلغت استثماراتهم ٨٠٠ ألف دولار بعدة صناعات أهمها النسيجية وصناعة الورق والصناعات البلاستيكية والدوائية، وتم استيعاب ٥٠ ألف فرصة عمل للسوريين والمصريين، وقد بلغ عدد المنشآت (الورش الصغيرة والمصانع) بـ٣ آلاف، في حين وصل أعداد أصحابها إلى ١٥ ألف شخص، ويتم ضخ ما يقارب ١٠٠ مليون قطعة منتجة للأسواق المصرية شهرياً.

ويؤكد شرم أن المهاجرين السوريين ساهموا بأكثر من ٥٠ ألف شركة سورية صغيرة ومتوسطة بمليارات الدولارات في الاستثمار الداخلي والتصدير إلى الخارج في عدة دول في العالم، وقد ساهم الحرفيون والطبقة العاملة المنتجة والماهرة، برفع عملية الإنتاج وفعلت عملية التصدير لجميع أنحاء العالم.

تحسين الأجور وردم الهوة بين الحاجة والمتاح وتطوير مخرجات التعليم وربطها مع متطلبات السوق

القضاء على المحسوبية والواسطات

تعتبر ظاهرة الفساد الإداري والمالي من الآفات التي تعوق تقدم البلد والمجتمع بأكمله، وتساعد على نهب ثرواته، وتمنع حركة العمران والتقدم وتحقيق الرفاهية الاقتصادية، وتتم معالجتها عن طريق كسب الكوادر المؤهلة والمدربة والنزيهة وتنشيط العمل الرقابي.

وزارة للشباب

أيضاً إحداث وزارة للشباب تعنى بإعداد الشباب ودعمهم وتنميتهم وبناء قدراتهم، وتهتم بهمومهم وقضاياهم، لكونهم عماد التنمية المستدامة ومحرك التغيير الإيجابي في المجتمع، حيث يشكل الشباب الشريحة العمرية الأكبر من سكان سورية، وهم أصحاب الطموح والطاقة الكبيرة التي يمكن أن تستخدم بشكل فعّال لبناء مستقبل مزدهر ومستدام.

إقامة معارض ومؤتمرات

إقامة مؤتمرات علمية وطبية وهندسية، ودعوة العديد من المغتربين لحضورها وخاصة أصحاب الكفاءات المميزة، للاستفادة من خبراتهم وضخ معلومات جديدة في مختلف المجالات.

الحوالات المالية

أحد الآثار السلبية للهجرة هو اعتماد سورية على التحويلات بدلاً من تعزيز قطاعات البلد الإنتاجية وتوفير فرص عمل للشباب.

فهذه التدفقات تستخدم في الاستيراد، وليست عملة استثمارية تم تحقيقها من خلال المشاريع، فالتحويلات تلعب دوراً حيوياً في مساعدة العائلات السورية وسط الأزمة الحالية، لكنها تبقى جزءاً من الاقتصاد الريعي الذي يعتبر بنية غير منتجة.

وهكذا يتبين أن الرغبة لدى أغلبية السوريين، أينما كانوا، لا تزال تتنامى للهجرة والبحث عن مكان للجوء والعمل، يحدوها شبوح إحساس عام بانسداد الأفق وانعدام الأمل بخلاص قريب، أو على الأقل باستعادة حياة عامة، تهتكت مقوماتها، فكيف الحال، وثمة يقين عندها بأن القادم سيكون أسوأ... إن بالعجز عن توفير أبسط مستلزمات العيش، كالغذاء والكساء، وإن بصعوبة التكيف مع شح الماء والكهرباء ووقود التدفئة، وإن بتراجع الخدمات التعليمية والصحية وفقدان فرص العمل، وكيف الحال وقد بات هاجس معظم الشباب الهروب من أوضاع كهذه، إلى ما يحدو البعض من حالة قلق وخوف عامة من انحسار شروط الأمن والسلامة، وحصول العديد من الحوادث البشعة.

وغيرها من المسائل كلها تشكل دافعاً عند الناس لتفضيل خيار الهجرة.

هل ستقرر الحكومة المنتظرة حيزاً واسعاً لمناقشة واقع الهجرة أسبابياً وحلولاً؟ هل من خطوات إضافية كالتي أخذتها بعض الإدارات في سلك خدمة العلم وتقليل سنوات الاحتفاظ، وكانت إجـراءات إيجابية عند جيل الشباب. فهناك خطوات على الحكومة المقبلة أن تتخذها وتسرع بكل ما يعزز تحقيق انطلاقة بالمشروعات التي ستحقق عوائد ونفعاً اقتصادياً، لعل بذلك يعجل من دوران عجلة الإنتاج، وتبدأ شرايين التنمية بضخ دماء النماء والحياة.

الاقتصاد ببساطة
THE ECONOMY SIMPLY

برنامج دعم سعر الفائدة
ما له وما عليه؟

لا شك أن دعم العملية الإنتاجية مطلبٌ مُلحّ جداً للاقتصاد السوري، ولطالما كُتبت عنه صفحات، وصدر بشأنه الكثير من التوصيات، ولعلّ منح التمويل الكافي لها من أولويات تشجيع وإقلاع العملية الإنتاجية، ويأتي تخفيض تكاليف هذا التمويل من ضرورات قبوله وأساس فعاليته، لما لتكلفة الأموال المقترضة من تأثير مهم في عمل أي مشروع وربحيته وقدرته على سداد أعباء الدين عليه، وكذلك على قدرته على استخدام هذا التمويل في شراء مستلزماته السلعية أو الرأسمالية، وكذلك في تمويل رأس ماله العامل.

ونظراً لذلك أطلق برنامج دعم أسعار الفائدة في عام ٢٠١٩ وفق الاتفاق الإطاري الموقع بين هيئة دعم وتنمية الإنتاج المحلي والصادرات، وبين جميع المصارف العاملة في البلد بهدف تخفيف أعباء الدين على الصناعي أو المنتج لبعض المشاريع المستهدفة من الحكومة، وكذلك بعض المنشآت الصناعية في كل المحافظات المتضررة بسبب الإرهاب، والمتوقفة عن العمل، والتي يمكن أن تعود للإنتاج عند التأهيل والترميم، إلا أن المتابعة المستمرة لنتائج هذا البرنامج والتكاليف التي تتحملها الخزينة العامة لقاء ذلك، يتطلب تدقيقاً بجدواه وبالقيمة المضافة التي تضيفها هذه المشروعات المدعومة بسعر الفائدة إلى الاقتصاد السوري والناتج المحلي الإجمالي بشكل عام، وهذا ما لا يمكن التكهن به لكون إحصائيات وزارة الاقتصاد لا تتضمن سوى عدد المشاريع المستفيدة من ذلك ومبالغها، في حين توضح وزارة المالية شكل الدعم، سواء لترميم وتأهيل المباني أم استبدال وشراء الآلات، أو تمويل رأس المال العامل أو تمويل رأس المال العامل والثابت معاً، في حين لا معلومات عن المراحل التي وصلت لها هذه المشاريع، ولا عن مخرجات العملية الإنتاجية التي قاموا بها، سواء على الصعيد الزراعي أم الصناعي، والتي دُعمت بكتلة تقدر بنحو ١٣،٤ مليار ليرة سورية لغاية شهر أيار من العام ٢٠٢٤ (١٠ مليارات ليرة سورية لنهاية العام ٢٠٢٣ بحسب تصريحات صحفية لوزارة الاقتصاد، و٣،٤ مليارات ليرة سورية منذ بداية العام ٢٠٢٤ ولغاية ٢٠٢٤/٠٥/٠٧ بحسب تصريح رئيس الحكومة أمام مجلس الشعب).

ومن ناحية أخرى، فإن النقاط المدعومة من سعر الفائدة والبالغة ٧ نقاط تعتبر جيدة جداً بلا شك للمقترض الصناعي أو الزراعي، ولكن بمقارنة بسيطة مع سعر الفائدة المفروض بموجب قرارات مصرف سورية المركزي نجد أن نقاط الفائدة المتبقية نتيجةً لأسعار الفائدة المرتفعة اليوم أضحت مرهقة، فعندما كان سعر الفائدة على الودائع سابقاً يتراوح بين ٧-٩ بالمئة، كان متوسط سعر الفائدة على القروض والتسهيلات الائتمانية يصل لنحو ١٣-١٤ بالمئة، وبالتالي فالمقترض يتكبد نحو ٧ بالمئة كأعباء دينه، والتي كانت تعتبر معقولة نوعاً ما، ولكن منذ تاريخ ٢٠٢٤/٠٤/٠٣ تم رفع سعر الفائدة على الودائع لتصبح ١١ بالمئة بالحد الأدنى، ما يعني رفعاً للتكلفة على المصارف، ومن ثمّ رفعاً للفائدة على القروض والتسهيلات الائتمانية لتتراوح بين ١٨-٢٢ بالمئة، وبالتالي أضحى المقترض المستفيد من برنامج دعم أسعار الفائدة يتكبد فائدة بنسبة ١١ بالمئة بالحد الأدنى والتي تشكل عبئاً لا بأس به، وهذا يحتم على برنامج دعم الفائدة القيام برفع نسبة الدعم لتغدو ١٠ نقاط على الأقل، ليحقق البرنامج غايته المنشودة والتي لا نعرف مخرجاتها كما ذكرنا آنفاً.

فبحسب البيانات الصادرة عن وزارة الاقتصاد، فقد استفاد من البرنامج لغاية نهاية العام ٢٠٢٣ نحو ٤٣٣ مستفيداً في القطاع الزراعي والصناعي، حيث بلغ عدد المستفيدين في القطاع الزراعي نحو ٣٨١ مستفيداً بقيمة دعم ٥،٧ مليارات ليرة سورية في مشاريع تشغيل وتأهيل المداجن والمباقر وتربية الأغنام والنحل والجرارات الزراعية، فيما بلغ مستفيدو القطاع الصناعي نحو ٤٢ مستفيداً بقيمة دعم بلغت ٤،٢ مليارات ليرة سورية في مشروعات إنتاج الأسمدة والأدوية والبطاريات والورق والسيراميك والإسمنت وغيرها، إضافة إلى تأهيل بعض المنشآت الصناعية المتضررة في حلب.

وبناءً عليه، ولنجاح الهدف المنشود من البرنامج يجب دراسة جميع المستفيدين منه، بحيث تتم دراسة حجم استفادة كل مشروع من البرنامج، ودراسة مخرجات كل مشروع على حدة، وحجم القيمة المضافة التي يحققها للاقتصاد الوطني، وهذا ما تقول الحكومة بأنه مُنجز وبأن ما يتم استهدافه هو المشروعات والقطاعات ذات الأولوية للاقتصاد، وبأن اختيارها كان وفق معايير تتماشى مع أولويات المرحلة الاقتصادية وفق ٣٨ برنامجاً فرعياً، إلا أن ما يصلنا كمتابعين يبقى في إطار عرض جزء من المعلومات، في حين تبقى المعلومات والبيانات الأهم غائبة عنا تماماً.

■ د. علي محمود محمد

هل المصارف قادرة على الإقراض بطريقة سليمة؟

الناتج المحلي ٣٨ ألف مليار والمتوقع أن يصل هذا العام إلى ٦٠ ألف مليار

خبير مصرفي لـ«الاقتصادية»: المصارف ما زالت تعمل بعقلية ما قبل الأزمة لقيم الإقراض

■ حسن العبودي

تعد القروض واحدة من أهم مصادر التمويل في الاقتصاد نظراً لانتقال الأنظمة الاقتصادية في العالم إلى مراحل متقدمة من التطور والنمو وحسابات النقد في الاقتصاد، لذلك ازدادت نسبة القروض في أكثر دول العالم إلى نحو ١٠٠ بالمئة من الناتج الإجمالي لهذه الدول.

بمعنى آخر لقد أصبحت القروض مساهمة بشكل فعال في زيادة معدل النمو وتشغيل الأيدي العاملة مع تصريف السلع والخدمات التجارية. وعالمياً تشير التقارير الاقتصادية إلى احتمالية ارتفاع مؤشر القروض ليبلغ ١١٠ بالمئة إلى الناتج الإجمالي في ظل الظروف الراهنة التي تحيط بالعالم كله، ما يدل على تفعيل دور القروض في الاقتصاد الوطني لأي دولة، لكون أي شركة أو منشأة أو حتى معمل لا يستطيع العمل دون الحصول على قرض من البنك لذلك انتشر الشمول المالي بشكل واسع في الدول المتقدمة، في حين تسعى الدول النامية للحاق بها.

ماذا عن سورية؟

أما عن وضع البنوك والإقراض في سورية فيقول الدكتور في كلية الاقتصاد بجامعة دمشق علي كنعان خلال حديثه مع «الاقتصادية» إن المصارف والبنوك في سورية لا تزال تعاني من آثار الأزمة التي تمر بها البلاد منذ نحو ١٣ عاماً، والتي أدت إلى ظواهر غير طبيعية في الاقتصاد السوري، الأمر الذي أثر في مناحي الحياة الاقتصادية كافة، بما فيها الودائع والقروض المصرفية.

إذ إن المصرف المركزي السوري كان قد سعى سابقاً لتقييد القروض خشية استخدامها في سوق الصرف، بما يخفض قيمة العملة الوطنية، لذلك منع المصارف من الإقراض في المرحلة الأولى من الحرب، لكنه وبعد حدوث الانفراجات في سورية بعد عام ٢٠١٦ سمح للمصارف بالعودة إلى التمويل، مع التركيز على مجالات القروض التي تخص الإنتاج مثل الصناعات الغذائية وقروض التجزئة «الاستهلاكية» بهدف تحريك عجلة الاقتصاد.

دور التضخم

ويتابع كنعان بقوله: إن ارتفاع معدل التضخم الذي تعاني منه البلاد وخوف المصارف من أزمة مصرفية تتجسد بعدم القدرة على الدفع، دفع المصارف إلى التخفيف من إجراءات منح القروض بما يعني زيادة في نسبة السيولة المعطلة في البنوك بمقارنة بما يطلبه المركزي، التي تصل إلى ٣٠ بالمئة من الإمكانيات كسيولة احتياطية، لكن السيولة المعطلة في البنوك وصلت إلى أكثر من ٥٠ بالمئة، ما يدل على تجميد دور البنوك في تحريك عملية النمو الاقتصادي، لذلك نجد أن البنوك تتحفظ في منح القروض، والمستثمرون لا يقدمون على القروض، لأن الطلب على السلع والخدمات منخفض بسبب الأجور المتدنية والشح في تنوع مصادر الدخل، وبذلك تكون قد تضافرت كل الظروف مع بعضها بعضاً، لتجعل مصطلح القروض منخفضاً مقارنةً مع مرحلة ما قبل الأزمة.

أكبر مصرف في سورية

وكمثال لحركة المصارف من ناحية القروض لجأت: «الاقتصادية» إلى المصرف التجاري السوري باعتباره أكبر مصرف عامل في البلاد، إذ أوضح مدير مديرية المخاطر في المصرف التجاري السوري علي حبقة لـ«الاقتصادية» أن القروض الممنوحة من المصرف خلال النصف الأول من العام ٢٠٢٤ كانت موزعة وفق الآتي:

قروض استثمارية: لتمويل رأس المال العامل يدعم المشاريع وبالأخص الإنتاجية منها، وتمنح بضمانة المشروع نفسه سواء كان مشروعاً قائماً أم قيد الإنشاء وقد بلغت ٧٢ مليار ليرة سورية.

قروض التجزئة وهي القروض الممنوحة للمواطنين لشراء سلع معينة من المؤسسات الحكومية مثل: الأدوات الكهربائية فقد بلغت ٣٢٥ مليار ليرة سورية.

وأما قروض الطاقة المتجددة: فتبلغ ١٨٤ مليار ليرة سورية.

وقال حبقة لـ«الاقتصادية»: إنه وفق البيانات فتبلغ ودائع القطاع الخاص لدى المصرف خلال النصف الأول من العام الحالي نحو ٢,٩٢٥ مليار ليرة كودائع تحت الطلب، و٩١ ملياراً ودائع لأجل، و١٦٧ ملياراً ودائع توفير.

ووفقاً لبيانات وزارة المالية السنوية فقد بلغت القروض الممنوحة من جميع المصارف العامة خلال العام ٢٠٢٣ ما يقارب /١٢٨٨/ مليار ل. س توزعت وفق ما يلي: المصرف التجاري السوري /٤٥٠/ مليار ل.س، والمصرف العقاري /١٧٠/ مليار ل.س، والمصرف الزراعي التعاوني /٢٤٩/ مليار ل.س، ومصرف التوفير /١٦٦/ مليار ل.س، المصرف الصناعي /٣٠/ مليار ل.س، ومصرف التسليف الشعبي /٢٢٣/ مليار ل.س.

الودائع

وبعملية تحليلية لواقع البنوك السورية بالاعتماد على بيانات المصرف التجاري السوري باعتباره أكبرها قال كنعان: يعتبر حجم الودائع في البنك التجاري السوري والذي يشكل بين ٦٠-٧٠ بالمئة من حجم النظام المصرفي في سورية، فبالنظر لحجم الودائع البالغ ٣ تريليونات و٢٨٣ مليار ليرة خلال النصف الأول من العام، فتعتبر قليلة مقارنة مع حجم الناتج المحلي الإجمالي المفصح عنه والبالغ ٣٨ تريليون ليرة سورية، فالنسبة ستكون ٧ بالمئة فقط.

وبالنظر إلى مجموع المصارف الباقية بالاعتماد على التجاري السوري كنموذج فستكون النسبة قليلة جداً، رغم عدم توافر الإحصائية الكاملة.

ويمكن القول إن النسبة المتدنية تعود لعامل التضخم لكون المودع عند الإيداع سيخسر قيمة التضخم من رأس المال، فمثلاً إذ وضع مستثمر وديعة بالبنك مقدارها مليار وكانت نسبة التضخم ١٠ بالمئة فإنه سيخسر ١٠٠ مليون ليرة سورية.

وتابع كنعان بقوله حجم الفائدة سيكون أقل من معدل الربح، لذلك الناس لا تقدم كثيراً على الإيداع في البنوك بسبب التضخم من جهة وقيود السحب التي قررها المركزي السوري من جهة أخرى، إذ يُمنع المودعون من سحب مبالغ كبيرة إذا اضطروا، فحدد لهم يومياً مقدار سحب يبلغ ١٥ مليون ليرة سورية، وبالتالي من يرد أن يسحب مليار ليرة فهو بحاجة إلى شهرين أو ٣ أشهر، الأمر الذي يقيد عمليات الإيداع.

بالإضافة إلى ذلك فإن حركة سعر الصرف سواء صعوداً أم هبوطاً تقلل أيضاً من عمليات الإيداع، وإذا أخذنا معدلات الإيداع العالمية فنحن بعيدون جداً عنها، على الرغم من السعي لإشاعة الدفع الإلكتروني الذي يحتاج إلى سهولة في السحب والإيداع وعدم وجود قيود، وتوافر نقاط البيع في كل المتاجر، والسماح بعمليات نقل وتحويل وإجراء العمليات المصرفية كافة.

وفي ختام الحديث عن الودائع قال كنعان: إذا كانت نسبة الودائع قليلة فمن أين ستوظف البنوك بخدمة القروض إذا كانت ودائعها قليلة، ومع ذلك فالودائع الموجودة كافية لتحريك عجلة الإنتاج.

حركة القروض وتأثيراتها

وبالنظر إلى حجم القروض الممنوحة من التجاري السوري «واعتماده نموذجاً يمكن إسقاطه على بقية البنوك»، يبلغ إجمالي القروض التي منحها التجاري في ٦ أشهر ٥٨١ مليار ليرة سورية، وبإسقاط هذه النسبة على بقية المصارف، يمكن القول إن حجم القروض قليل.

ويرجع الدكتور كنعان السبب في ذلك لعدة أمور أولها إن المركزي وضع قيوداً في الإقراض على البنوك، أولها توجيه المبالغ المقرضة إلى أعمال إما إنشائية، أو شركات غذائية، وبالتالي إلغاء القروض التجارية والعقارية، وعليه أصبح هناك جزءان كبيران من الاقتصاد الوطني مغيبان عن القروض ولا يستطيعان الحصول عليها.

والأمر الثاني وفق كنعان هو الظروف الإنتاجية وغلاء المواد الأولية على المنتج نفسه لا تساعده على زيادة الإنتاج أو إقامة منشأة جديدة، فالمستثمرون يحجمون عن إقامة شركات جديدة أو توسيع الشركات القائمة، ما يقلل الطلب على القروض، لذلك يلاحظ قلة القروض الاستثمارية والبالغة ٧٢ ملياراً فقط من إجمالي قروض التجاري السوري.

وأما فيما يخص قروض التجزئة «الاستهلاكية» والبالغة ٣٢٥ مليار ليرة، فهي أيضاً قليلة إذا ما قورنت مع حجم التجارة والاستهلاك في الاقتصاد الوطني السوري، أما فيما يخص مشاريع الطاقة فإن إجمالي القروض الممنوحة فتعتبر كافية.

ويقول كنعان إنه بالنظر إلى إجمالي القروض الممنوحة من التجاري فهي لا تشكل أكثر من ١٧ بالمئة من حجم الودائع، وبالتالي يمكن القول إن السيولة كبيرة ومجمدة لدى التجاري السوري ولدى أكثر البنوك، بسبب الظروف التي نعيشها، وحالتي التضخم، والتقييد التي يقوم بها المركزي والتي يعتبر محقاً بها لكونه يسعى لدعم وتثبيت سعر الصرف.

ماذا عن القروض الشخصية؟

وحول إيقاف استلام طلبات القروض الشخصية الذي حصل منذ فترة في أغلب المصارف، والذي أعاده مديرو المصارف التي أوقفت الاستلام بكثرة الطلبات، أو خلق خطة جديدة للإقراض تتناسب مع إمكانيات الفروع قال كنعان: إن هناك تخوفاً من البنوك بعدم قدرة المقترضين على السداد، وبالتالي تنشأ حالات تعثر جديدة لدى البنوك، لذلك تفضل البنوك عادة التريث والتوقف عن الإقراض بدلاً من التعثر، لكن بشكل عام قروض التجزئة لا يمكن النظر إليها بأنها قروض كبيرة للاقتصاد، مثل القروض الإنشائية التي تذهب لتأسيس منشآت وشركات ومصانع جديدة.

أهمية القروض العقارية

وحول أهمية القطاع العقاري وضرورة منحه قروضاً تدفعه نحو التحرك قال كنعان: القطاع العقاري إذا تحرك يحرك كل الأنشطة الاقتصادية للاقتصاد الوطني والمهن والتجارة بأنواعها، ففي كل الدول المتقدمة عندما يحصل جمود في القطاع العقاري ينعكس على الاقتصاد الوطني، وعلى العكس عندما تنشط حركة البناء ينشط الاقتصاد الوطني بشكل كامل.

ويمكن القول وفق كنعان إن القطاع العقاري من ناحية القروض مجمد، والمطلوب استئناف القروض لكل القطاعات وليس القطاع العقاري وحده، بل يضاف لها قطاع الصناعة والزراعة، وإذا ما تحرك قطاع البناء فيصبح قطاعا الصناعة والعقارات قاطرة نهوض للاقتصاد السوري.

ماذا عن المبالغ الممنوحة؟

وبالنظر إلى الأسعار المرتفعة وقيمة القروض التي لا تؤدي الغرض المطلوب منها قال كنعان: إن إقامة أي منشأة مهما كان شكلها ستكلف أكثر من مليار ليرة سورية بسبب ارتفاع الأسعار، وكلمة مليار في البنوك كلمة كبير جداً، فموظفو المصارف والعاملون في المركزي لا يعون ما معنى مليار، لا يزالون يفكرون بمرحلة ما قبل الأزمة وإن المليار ليرة قد يصنع المعجزات.

وأما عن تقديم ضمانات عقارية للقروض فقال كنعان: إن البنوك تريد ضمانات عقارية شروطها تنطبق على العقارات في مراكز المدن، والتي أصبحت قليلة جداً، وإن أطراف المدن كلها مناطق عشوائية ليس لها قيود، وبالتالي لا يمكن اعتبارها ضمانات وكذلك الريف.

ويشير كنعان إلى أنه إذا أخذنا دمشق مثالاً فهناك ٦٠ بالمئة منها يقع في المخالفات، وبالتالي لا تدخل ضمن الضمانات المصرفية، لافتاً إلى أن هذه المشكلة كانت الأزمة، وتم حينها اقتراح اعتبار هذه الأبنية نظامية وتثبيتها بشكل نظامي للسماح للبنوك باعتمادها ضماناً، لكن لم تحل هذه المشكلة حتى اللحظة.

وختاماً للحديث قال كنعان إن الناتج الإجمالي للبلاد خلال ٢٠٢٣ كان ٣٨ تريليون ليرة، في حين من المتوقع أن يتجاوز الـ٦٠ تريليوناً خلال العام الحالي، وبالتالي فهناك إمكانية كبيرة لتوسيع القروض وتلبية متطلباتها، ولاسيما أن توسع القروض يكون استناداً إلى الناتج، وطالما أن الناتج بدأ ينمو وبدأت الحركة الصناعية والتجارية بمنح القروض، والضمانات فعلاً هي حجر عثرة لكونها قليلة وبالتالي من الممكن أن تساعد مؤسسة ضمان مخاطر القروض في ذلك بعد توسيع إمكانياتها، ومن الممكن أن يتم تأسيس شركة أخرى تدعم المقترضين.

تسميته قطف زهر السوق «تحقيق مرابح»، فعلى البنوك الآن التوسع بالإقراض كي تظهر منشآت ومؤسسات جديدة تكون نواة للتطور، وربح البنوك.

القروض الشخصية

وأما عن القروض الاستهلاكية التي أصبحت لا تقدم شيئاً بسبب الغلاء وثبات قيم القروض فقال كنعان: إن البنوك تعاني من مشاكل كبيرة تتعلق بأن ضمانات الرواتب والأجور غير قادرة على تسديد قيم القروض العالية، لذلك نجد إحجاماً أحياناً عن منح القروض أو رفع سقفها.

وأما عن تقديم ضمانات عقارية للقروض فقال كنعان: إن البنوك تريد ضمانات عقارية شروطها تنطبق على العقارات في مراكز المدن، والتي أصبحت قليلة جداً، وإن أطراف المدن كلها مناطق عشوائية ليس لها قيود، وبالتالي لا يمكن اعتبارها ضمانات وكذلك الريف.

ويشير كنعان إلى أنه إذا أخذنا دمشق مثالاً فهناك ٦٠ بالمئة منها يقع في المخالفات، وبالتالي لا تدخل ضمن الضمانات المصرفية، لافتاً إلى أن هذه المشكلة كانت الأزمة، وتم حينها اقتراح اعتبار هذه الأبنية نظامية وتثبيتها بشكل نظامي للسماح للبنوك باعتمادها ضماناً، لكن لم تحل هذه المشكلة حتى اللحظة.

وختاماً للحديث قال كنعان إن الناتج الإجمالي للبلاد خلال ٢٠٢٣ كان ٣٨ تريليون ليرة، في حين من المتوقع أن يتجاوز الـ٦٠ تريليوناً خلال العام الحالي، وبالتالي فهناك إمكانية كبيرة لتوسيع القروض وتلبية متطلباتها، ولاسيما أن توسع القروض يكون استناداً إلى الناتج، وطالما أن الناتج بدأ ينمو وبدأت الحركة الصناعية والتجارية بمنح القروض، والضمانات فعلاً هي حجر عثرة لكونها قليلة وبالتالي من الممكن أن تساعد مؤسسة ضمان مخاطر القروض في ذلك بعد توسيع إمكانياتها، ومن الممكن أن يتم تأسيس شركة أخرى تدعم المقترضين.

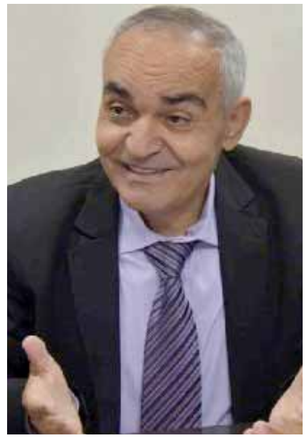

د. كنعان: ما زلنا بعيدين عن معدل الودائع العالمي

إشراقات

حول الصكوك والأوراق المالية في سورية

إن الصكوك والأوراق المالية الحكومية هي ثلاثة أنواع، اثنان منها تطرحها وزارة المالية للاكتتاب (أي البيع)، النوع الأول يسمى (أذونات خزينة)، وتكون مدة رد ثمنها لحامليها (أي إيفائها / إطفائها) مدة سنة كحد أقصى، وهي تختلف عن النوع الثاني الذي تصدره وزارة المالية، والذي يسمى (السندات الحكومية)، بطول مدة الإيفاء، التي تكون مدتها أكثر من سنة، سنتين، ثلاث سنوات، وحتى ٣٠ سنة (أو حتى أكثر في الولايات المتحدة الأميركية).

ويعد بيع (أو طرح) هذين النوعين من الصكوك (على الاكتتاب) يُعد بمنزلة اقتراض حكومي، غايته إما إنشاء مشاريع استثمارية إنتاجية إستراتيجية، أو قد تكون لزوم سد العجز بالموازنة العامة، أي لتغطية نفقات عامة لا تغطيها الإيرادات الحكومية في الوقت المناسب.

أما النوع الثالث من الصكوك المالية الحكومية فيسمى (شهادات إيداع) التي لا يحق إلا للمصرف المركزي طرحها للاكتتاب عليها (أي شراؤها)، وتكون الغاية من ذلك عادة، سحب جزء من الكتلة النقدية (السيولة) الدائرة في السوق، كأحد إجراءات تخفيض مستوى التضخم. وطبعاً هذا لا يمنع من أن يقوم المصرف المركزي بإقراض هذه السيولة التي جمعها لوزارة المالية، كلياً أو جزئياً، ولمدة محددة.

وفيما إذا كانت هذه السيولة المحصلة (البالغة مئات المليارات) الناتجة عن (استصدار.. طرح.. بيع) هذه الأنواع الثلاثة من الصكوك، خلال الفترات الماضية، قد صبت لتغطية هذا (استثمارات) أو ذاك (تمويل عجز)، فلا أحد من الجمهور العادي يعرف ذلك، لأنها تبقى قضايا حكومية مالية داخلية سيادية ليس من الضروري الإفصاح عنها، ولا بأس في ذلك، فهي في معظم الأحوال تبقى أفضل من الاقتراض الخارجي من مؤسسات التمويل الدولية.

لكن عموماً، وباستخدام منهج الاستقرار التحليلي العملي والملموس، نستنتج أن سيولة الموازنة العامة للدولة كانت تمول بجزء كبير منها لتغطية العجز طوال فترة الحرب، لذا نستطيع أن نستنتج بأن كل أو معظم مبالغ الأذونات والسندات الحكومية (بما فيها شهادات الإيداع التي يصدرها المركزي) التي تم طرحها خلال السنوات الثلاث الماضية (على الأقل) قد استخدمت (وأنفقت) لتغطية نفقات غير استثمارية، وهذا أمر سلبي لأنه ربما سيشكّل عبئاً مالياً ثقيلاً لاحقاً على الخزينة العامة للدولة، عدا أنه أضاف عبئاً جديداً على أعباء المديونية الحكومية، وما يبرر ذلك أن هذا يحدث (قسراً) بسبب الحرب وظروف الحصار والعقوبات الظالمة طوال فترة الحرب، وما زالت آثارها وبعض مفاعيلها مستمرة ومؤثرة حتى اليوم.

تصدر الصكوك والأوراق المالية التي تصدرها وزارة المالية (أذونات وسندات الخزينة) المنوه إليها أعلاه (بالتنسيق مع المصرف المركزي كوكيل إصدار)، بموجب أحكام المرسوم التشريعي (رقم ٦٠ لعام ٢٠٠٧)، وتعليماته التنفيذية ودليل إجراءات الأوراق المالية الحكومية، وذلك بهدف إدارة أكثر فعالية للدين العام (وفق النص)، وهي تستند (كما نوهنا آنفاً) إلى توفير مصادر لتمويل النفقات الجارية والاستثمارية الواردة في الموازنة العامة للدولة، حيث لا يسهم ذلك في زيادة الضغوط التضخمية، وبحيث ألا يكون لها تأثيرات إيجابية في السياستين النقدية والمالية والاقتصاد الوطني على وجه العموم.

وحول تكاليف و/ أو أرباح الجهة الرسمية أو المكتتبين، فإن أذونات الخزينة يتم إصدارها بخصم من قيمتها الاسمية، بمعنى أنه لو كانت القيمة الإسمية للصك الواحد (١٠٠٠ ل.س)، فإنه يباع للمكتتبين على سبيل المثال بـ(٩٠٠ ل.س) فقط، أما سندات الخزينة فيتم إصدارها بقيمتها الاسمية، وتُمنح فائدة سنوية ثابت طوال فترة سريان التاريخ المتفق عليه.

إن استصدار الصكوك المالية الحكومية، وباعتبار أنها سيتم رد قيمتها (ولها تكلفة، إما حسم من قيمتها بالنسبة للأذونات، أو بتسديد فوائدها بالنسبة للسندات وشهادات الإيداع، بتواريخ محددة، فإن هذا قد يُشكل عبئاً على الخزينة العامة للدولة لاحقاً، وبالتالي لا بد من عقلنة تكرار استصدارها، وربط الاستصدار (زمنياً ومالياً) بالقدرة المتوقعة على الإيفاء، وإلا فتُعتبر هذه العملية بمنزلة (دفش) المشكلة الحالية إلى الأمام.

وحول الجهات التي تشتري الأوراق المالية الحكومية، هي المصارف والصناديق النقابية والاستثمارية وبعض المؤسسات الحكومية (مثل التأمينات الاجتماعية). أما بالنسبة لإمكانية بيعها من حاملها قبل استحقاقها، فهذا أصبح ممكناً، فهي مدرجة للتداول والبيع والشراء في سوق (بورصة.. دمشق للأوراق المالية.

■ د. عابد فضلية
كلية الاقتصاد-جامعة دمشق

ترصد «الاقتصادية» كل أسبوع أهم مؤشرات الذهب والنفط وغيرها من التداولات للعملات والسلع الأساسية في الأسواق العالمية وانعكاسها على الأسواق المحلية وفيما يلي حالة المؤشرات..

أثرت بيانات الوظائف الأميركية على أسعار العملات الرئيسية (سوق صرف الدولار الأميركي مقابل اليورو والجنيه الإسترليني) مترافقاً مع انخفاض أسعار العملات المشفرة ونبين أدناه أداء كل عملة على حدة:

أسعار القمح والأرز إلى ارتفاع بنسبة 6.93 ٪ للأول وبنسبة 2.15 ٪ للثاني

يورو/ دولار، الجنيه الإسترليني/دولار

يظهر الشكل أدناه تطور سعر صرف اليورو مقابل الدولار الأميركي وسعر صرف الجنيه الإسترليني مقابل الدولار الأميركي خلال تداولات الأسبوع السابق:
حيث افتتح اليورو تداولاته على انخفاض مسجلاً في تداولات بداية الأسبوع السابق (٢٠٢٤/٩/٩) ١,١٠٣٤ دولار أميركي منخفضاً بنسبة ٠,٢٤ بالمئة.
كما انخفض سعر صرف الجنيه الإسترليني مقابل الدولار الأميركي في تداولات بداية الأسبوع (٢٠٢٤/٩/٩) بنسبة ٠,٣٩ بالمئة.
ومن أبرز التحركات السعرية الارتفاع في سعر صرف اليورو حيث ارتفع في تداولات (٢٠٢٤/٩/١٢) مقارنةً بتداولات اليوم الذي سبقه ٠,٥٧ بالمئة متأثراً بالتوقعات الخاصة بوضع الاقتصاد الألماني الذي يعتبر من الاقتصادات الكبرى في الاتحاد الأوروبي لكون الأول يواجه خطر الركود مع توقعات بتراجع الاقتصاد الألماني بنسبة ٠,٤ بالمئة نتيجة للمشكلات الهيكلية والظروف العالمية غير المواتية، إلى جانب ضعف الطلب الصناعي وارتفاع أسعار الطاقة، ما يؤثر في اليورو بشكل سلبي.
وقد أدت التوقعات بخصوص خفض سعر الفائدة في الولايات المتحدة الأميركية إلى ارتفاع في سعر صرف اليورو في نهاية تداولات الأسبوع السابق (٢٠٢٤/٩/١٣) وقد حدّ من أثر هذا الارتفاع قرار البنك المركزي الأوروبي تخفيض أسعار الفائدة بمقدار ٠,٢٥ نقطة مئوية.
ومن خلال المقارنة بين تداولات بداية ونهاية الأسبوع لكل من سعر صرف اليورو والجنيه الإسترليني يلحظ ارتفاع سعر صرف اليورو بنسبة بلغت ٠,٤١ بالمئة، وارتفاع سعر صرف الجنيه الإسترليني بنسبة ٠,٤٥ بالمئة.

التحركات السعرية لليورو والجنيه الإسترليني مقابل الدولار الأميركي:

الفترة	سعر صرف اليورو	سعر صرف الجنيه الإسترليني	التغير المئوي لسعر صرف اليورو	التغير المئوي لسعر صرف الجنيه الإسترليني	تغير مئوي جنيه
٢٠٢٤/٩/٩	١,١٠٣٤	١,٣٠٧٢	–٠,٢٤ بالمئة	–٠,٣٩ بالمئة	
٢٠٢٤/٩/١٠	١,١٠١٩	١,٣٠٧٩	–٠,١٤ بالمئة	٠,٠٥ بالمئة	
٢٠٢٤/٩/١١	١,١٠١١	١,٣٠٤٣	–٠,٠٧ بالمئة	–٠,٢٨ بالمئة	
٢٠٢٤/٩/١٢	١,١٠٧٤	١,٣١٢٣	٠,٥٧ بالمئة	٠,٦١ بالمئة	
٢٠٢٤/٩/١٣	١,١٠٧٩	١,٣١٣١	٠,٠٥ بالمئة	٠,٠٦ بالمئة	
التغير المئوي بين بداية ونهاية الأسبوع	٠,٤١ بالمئة	٠,٤٥ بالمئة			

أسعار العملات المشفرة

يوضح الجدول أدناه التحركات السعرية لكل من البيتكوين والإيثريوم:
ارتفع سعر الايثريوم مقابل الدولار الأميركي في نهاية تداولات الأسبوع السابق (٢٠٢٤/٩/١٣) مسجلاً ٢,٣٩٦ دولاراً أميركياً وبنسبة ارتفاع عن تداولات بداية الأسبوع السابق (٢٠٢٤/٩/٦) بلغت ١,٥٣ بالمئة كما ارتفع سعر البيتكوين بنسبة ٢,٤٢ بالمئة.

التاريخ	سعر البيتكوين	سعر الايثريوم
٢٠٢٤/٩/٩	٥٧,٠٥٠,٠٠	٢,٣٦٠,٠٠
٢٠٢٤/٩/١٠	٥٧,٦٣٥,٠٠	٢,٣٨٨,٠٠
٢٠٢٤/٩/١١	٥٧,٣٣٩,٠٠	٢,٣٤٠,٠٠
٢٠٢٤/٩/١٢	٥٨,١٣٥,٠٠	٢,٣٦٢,٠٠
٢٠٢٤/٩/١٣	٥٨,٤٣٣,٠٠	٢,٣٩٦,٠٠
التغير المئوي بين بداية ونهاية الأسبوع	٢,٤٢ بالمئة	١,٥٣ بالمئة

أسعار المعادن:

يظهر الشكل أدناه تطور كل من أسعار الذهب العالمية والنحاس:
شهدت أسعار كل من الذهب والنحاس ارتفاعاً حيث ارتفع سعر أونصة الذهب العالمية والنحاس في بداية تداولات الأسبوع السابق (٢٠٢٤/٩/٩) مقارنةً بتداولات نهاية الأسبوع السابق بنسب بلغت على التوالي ٠,٣٣ بالمئة و ١,٧٤ بالمئة.
كما ارتفعت أسعار الذهب العالمية في نهاية تداولات الأسبوع السابق (٢٠٢٤/٩/١٣) بنسبة ٠,٩٠ بالمئة مقارنةً مع ٢,٥٥٩ دولار أميركي للأونصة في تداولات اليوم السابق (٢٠٢٤/٩/١٢) ويأتي هذا الارتفاع وسط توقعات بانخفاض سعر الفائدة في الولايات المتحدة الأميركية.

التحركات السعرية لأسعار الذهب العالمية والنحاس:

الفترة	سعر أونصة الذهب العالمية	سعر النحاس	التغير المئوي لسعر أونصة الذهب	التغير المئوي لسعر النحاس
٢٠٢٤/٩/٩	٢,٥٠٥,٠٠	٤,١٤٤٥	بالمئة ٠,٣٣	بالمئة ١,٧٤
٢٠٢٤/٩/١٠	٢,٥١٦,٠٠	٤,٠٩٨	بالمئة ٠,٤٤	بالمئة –١,١٢
٢٠٢٤/٩/١١	٢,٥١١,٠٠	٤,١٤٢	بالمئة –٠,٢٠	بالمئة ١,٠٧
٢٠٢٤/٩/١٢	٢,٥٥٩,٠٠	٤,١٩٥٥	بالمئة ١,٩١	بالمئة ١,٢٩
٢٠٢٤/٩/١٣	٢,٥٨٢,٠٠	٤,٢٤٦٨	بالمئة ٠,٩٠	بالمئة ٢,٥٣
التغير المئوي بين بداية ونهاية الأسبوع	بالمئة ٣,٠٧	بالمئة ٢,٤٧		

أسعار النفط والغاز:

يوضح الشكل أدناه تطور سعر النفط بالدولار الأميركي (خام برنت وتكساس) والغاز خلال تداولات الأسبوع السابق:
شهد سوق المحروقات ارتفاعاً ملحوظاً في أسعار النفط العالمية (برنت وتكساس) في تداولات بداية تداولات الأسبوع السابق مقارنةً بتداولات الأسبوع الذي سبقه بنسب بلغت على التوالي ١,١٠بالمئة، ١,٥٤ بالمئة.
كما أنهى نفط برنت تداولاته على ارتفاع في نهاية تداولات الأسبوع السابق (٢٠٢٤/٩/١٣) عند مستوى ٧٢,٤١ دولاراً أميركياً متأثراً بخفض محتمل لأسعار الفائدة في الصين لدعم قطاع العقارات، ما يعزز توقعات تعافي الطلب الصيني والأميركي على النفط ويدفع الأسعار للارتفاع.
وأنهى الغاز تداولاته على ارتفاع بنسبة ٧,٠١ بالمئة في تداولات نهاية الأسبوع السابق (٢٠٢٤/٩/١٣) مسجلاً ٢,٢٣٢ دولار أميركي مدفوعة بارتفاع الطلب وانخفاض الإنتاج نتيجة إعصار فرانسين. من بين العوامل الرئيسية الأخرى انخفاض الإنتاج، وزيادة الصادرات إلى المكسيك، وارتفاع الطلب على توليد الطاقة، إضافة إلى انخفاض المخزونات، حيث سجلت إدارة معلومات الطاقة الأميركية زيادة في المخزون قدرها ٤٠ مليار قدم مكعب للأسبوع المنتهي في ٦ أيلول، وهو أقل من التوقعات كما توقف ٥٣ بالمئة من إنتاج الغاز الطبيعي في خليج المكسيك بسبب العاصفة، ويُتوقع استمرار خفض الإنتاج في أواخر ٢٠٢٤ بعد تراجع الأسعار بنسبة ٤٠ بالمئة في الشهرين الماضيين.

التحركات السعرية لأسعار النفط والغاز

الفترة	سعر برميل النفط خام برنت	سعر برميل النفط خام تكساس	سعر الغاز
٢٠٢٤/٩/٩	٧١,٨٤	٦٨,٧١	٢,١٧
٢٠٢٤/٩/١٠	٦٩,١٩	٦٥,٧٥	٢,٢٣٢
٢٠٢٤/٩/١١	٧٠,٦١	٦٧,٣١	٢,٢٧
٢٠٢٤/٩/١٢	٧١,٩٧	٦٨,٩٧	٢,٣٥٧
٢٠٢٤/٩/١٣	٧٢,٤١	٦٩,٤٤	٢,٣٢٢١
التغير المئوي بين بداية ونهاية الأسبوع	بالمئة ٠,٧٩	بالمئة ١,٠٦	بالمئة ٧,٠١

مؤشرات الأسواق المالية:

مؤشرات الأسواق المالية العالمية

يوضح الجدول أدناه مؤشرات الأسواق المالية العالمية:
شهدت الأسواق المالية العالمية المتقدمة اتجاهاً عاماً صاعداً في معظم الأسواق.
حيث أدت التوقعات بخفض سعر الفائدة في الولايات المتحدة الأميركية إلى ارتفاع مؤشر السوق المالية الأميركية مسجلاً مؤشر DJI الأميركي ٤١,٤١٢ نقطة وبنسبة ارتفاع ١,٤٣ بالمئة وبدعم من قطاعات النقل والبرمجيات والخدمات اللوجستية ارتفع مؤشر DAX30 بنسبة قاربت ١,٣٣ بالمئة مسجلاً ١٨,٦٨٨ نقطة في تداولات نهاية الأسبوع.
كما ارتفع مؤشر السوق المالية البريطانية بنسبة ٠,٠٥ بالمئة مسجلاً ٨,٢٧٥ نقطة.

مؤشرات التداول في الأسواق المالية العالمية:

الفترة	مؤشر السوق المالية الأميركي DJI	مؤشر السوق المالية البريطانية FTSE100	مؤشر السوق المالية الألمانية DAX30
٢٠٢٤/٩/٩	٤٠,٨٣٠,٠٠	٨,٢٧١	١٨,٤٤٣
٢٠٢٤/٩/١٠	٤٠,٧٣٧,٠٠	٨,٢٥١	١٨,٢٦٦
٢٠٢٤/٩/١١	٤٠,٨٦٢,٠٠	٨,١٩٤	١٨,٣٣٠
٢٠٢٤/٩/١٢	٤١,٠٩٧,٠٠	٨,٢٤٠	١٨,٥١٨
٢٠٢٤/٩/١٣	٤١,٤١٢,٠٠	٨,٢٧٥	١٨,٦٨٨
التغير المئوي بين بداية ونهاية الأسبوع	بالمئة ١,٤٣	٠,٠٥ بالمئة	بالمئة ١,٣٣

مؤشرات الأسواق المالية العالمية الناشئة:

يوضح الجدول أدناه مؤشرات الأسواق المالية العالمية:
ارتفعت قيمة المؤشر للسوق المالية اليابانية في نهاية تداولات الأسبوع السابق (٢٠٢٤/٩/١٣) مقارنةً بتداولات بداية الأسبوع (٢٠٢٤/٩/٩) بنسبة ٠,٩٧ نقطة مئوية مسجلاً ٣٦,٥٦٨ نقطة بدعم من قطاعات البناء وإنتاج الكهرباء والنقل البحري.
على حين شهد مؤشر شنغهاي المركب SSEC انخفاضاً بنسبة ١,١٧ بالمئة بين تداولات بداية ونهاية الأسبوع مسجلاً ٢,٧٠٤ نقطة متأثرة بنتائج المناظرة الرئاسية في الولايات المتحدة الأميركية.

مؤشرات التداول في الأسواق المالية العالمية الناشئة:

الفترة	مؤشر السوق المالية الصينية SSEC	مؤشر السوق المالية اليابانية NIKKI225
٢٠٢٤/٩/٩	٢,٧٣٦,٠٠	٣٦,٢١٥,٠٠
٢٠٢٤/٩/١٠	٢,٧٤٤,٠٠	٣٦,١٥٩,٠٠
٢٠٢٤/٩/١١	٢,٧٢٢,٠٠	٣٥,٦١٩,٠٠
٢٠٢٤/٩/١٢	٢,٧١٧,٠٠	٣٦,٨٣٣,٠٠
٢٠٢٤/٩/١٣	٢,٧٠٤,٠٠	٣٦,٥٦٨,٠٠
التغير المئوي بين بداية ونهاية الأسبوع	بالمئة –١,١٧	بالمئة ٠,٩٧

مؤشرات الأسواق المالية العربية:

شهدت السوق المالية المصرية ارتفاعاً حيث ارتفع في تداولات نهاية الأسبوع ليسجل ٣٠,٤٩٨ نقطة وبنسبة ارتفاع ٠,٧٤ بالمئة عن تداولات بداية الأسبوع السابق بدعم من قطاعات مختلفة في السوق على حين انخفض مؤشر السوق المالية السعودية فقد سجل المؤشر العام لها TASI ما يقارب ١١,٨٤٢ نقطة في نهاية تداولات الأسبوع السابق وبنسبة انخفاض ٠,٧٤ بالمئة عما كان عليه في بداية تداولات الأسبوع بضغط من انخفاض أسهم عدد من الشركات.
كما انخفض مؤشر سوق دمشق للأوراق المالية DSX مسجلاً ٨٣,٤٣٣ نقطة في ٢٠٢٤/٩/١٢ وبنسبة انخفاض تقارب ٠,٤١ بالمئة مقارنةً ببداية الأسبوع نتيجة تباين أداء القطاعات في سوق دمشق للأوراق المالية.

مؤشرات التداول في الأسواق المالية العربية:

الفترة	مؤشر السوق المالية السعودية TASI	مؤشر السوق المالية المصرية EGX30	مؤشر سوق دمشق للأوراق المالية
٢٠٢٤/٩/٨	١١,٩٨٢	٣٠,٢٧٥	٨٣,٧٨٠,٠٠
٢٠٢٤/٩/٩	١١,٩٦٢	٣٠,٣٧٥	٨٣,٥٢٧,٠٠
٢٠٢٤/٩/١٠	١١,٩٨٧	٣٠,١٠٤	٨٣,٣٤٧,٠٠
٢٠٢٤/٩/١١	١١,٧٦٦	٣٠,٤٨٥	٨٣,٥٥٤,٠٠
٢٠٢٤/٩/١٢	١١,٨٤٢	٣٠,٤٩٨	٨٣,٤٣٣,٠٠
التغير المئوي بين بداية ونهاية الأسبوع	بالمئة –١,١٧	بالمئة ٠,٧٤	بالمئة –٠,٤١

أسعار السلع الغذائية:

يوضح الجدول أدناه أسعار بعض المواد الغذائية عالمياً:
شهدت أسعار القمح خلال تداولات الأسبوع السابق ارتفاعاً بنسبة ٦,٩٣ بالمئة مقارنةً ببداية تداولات الأسبوع السابق (٢٠٢٤/٩/٩) مدفوعة بتقلص الإمدادات العالمية.
كما ارتفعت أسعار الأرز في تداولات نهاية الأسبوع السابق (٢٠٢٤/٩/١٣) مقارنةً بتداولات بداية الأسبوع السابق مسجلاً ١٥,٢٣٧ دولاراً أميركياً وبنسبة ارتفاع ٢,١٥ بالمئة متأثرةً بتقييم التجار آفاق العرض والطلب. حيث إنّه وفقاً لتقرير WASDE الصادر عن وزارة الزراعة الأميركية، من المتوقع لعام ٢٠٢٤/٢٥ انخفاض في الإمدادات والاستهلاك والمخزونات العالمية، كما يتوقع أن يبلغ الاستهلاك العالمي ٥٢٧ مليون طن.

تطور أسعار عينة من السلع الغذائية

التاريخ	سعر القمح (bu)	سعر السكر (lbs)	سعر الرز (cwt)	سعر القطن (lbs)	زيت دوار الشمس	الذرة(bu)
٢٠٢٤/٩/٩	٥٥٥,٥	١٨,٨٢	١٤,٩١٧	٦٧,٣٥	٩٤٤,٦	٤٠٧,٢٥
٢٠٢٤/٩/١٠	٥٧٤,٢٥	١٨,٤٤	١٥,١٠٣	٦٧,٨١	٩٤٩,٥	٤٠٤,٢٥
٢٠٢٤/٩/١١	٥٧٩,٢٥	١٨,٧٣	١٥,١٠٥	٦٩	٩٦٩,٢	٤٠٤,٧٥
٢٠٢٤/٩/١٢	٥٨٧	١٩,٠٣	١٥,٢١٧	٦٩,٧٧	٩٩١,٦	٤٠٧,٨١
٢٠٢٤/٩/١٣	٥٩٤	١٩,٢٥	١٥,٢٣٧	٦٩,٩	٩٩٢	٤١١,٧٢
التغير المئوي	٦,٩٣ بالمئة	٢,٢٨ بالمئة	٢,١٥ بالمئة	٣,٧٩ بالمئة	٥,٠٢ بالمئة	١,١٠ بالمئة

الاقتصادية
AL-IQTISSADIYA
السنة التاسعة عشرة ـ العدد /٥٤٥/ ١٥ أيلول ـ سبتمبر ٢٠٢٤

نموذج جديد من تشات «جي بي تي» قادر على التفكير البشري

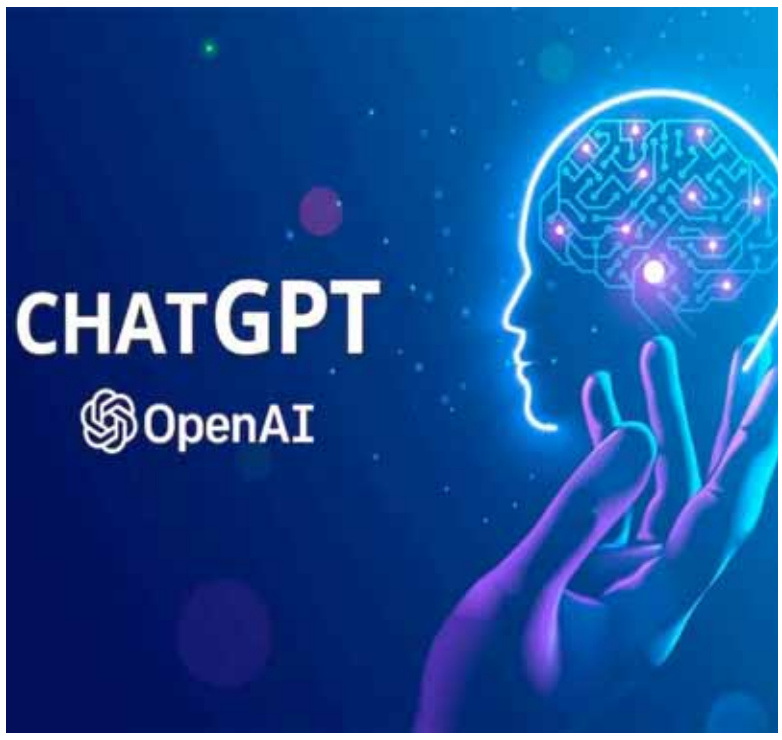

أعلنت شركة أوبن إيه إي OpenAI عن نموذج جديد للذكاء الاصطناعي تدّعي أنه قادر على «التفكير» وحل المشكلات الصعبة في مجالات العلوم، والبرمجة والرياضيات بشكل أفضل من النماذج السابقة.

النموذج الذي يُعد الأول في سلسلة تُسمى OpenAI o1، أُصدر كمعاينة تجريبية، مع توقع الشركة تحسينات وتحديثات منتظمة، سيتم توفير النموذج تدريجياً لمعظم مستخدمي ChatGPT.

وقالت الشركة على موقعها الإلكتروني: «قمنا بتدريب هذه النماذج لتقضي وقتاً أطول في التفكير في المشكلات قبل الرد، تماماً كما يفعل الإنسان، ومن خلال التدريب، تتعلم النماذج تحسين عمليات التفكير الخاصة بها، وتجربة إستراتيجيات مختلفة، وتحديد أخطائها».

واستشهدت OpenAI بقدرات هذا النموذج الجديد مشيرة إلى أنه يمكن استخدامه من قِبل الباحثين في مجال الرعاية الصحية لوضع تعليقات على بيانات تسلسل الخلايا، ومن قِبل الفيزيائيين لإنشاء «صيغ رياضية معقدة لازمة لفيزياء الكَم».

وقد سلط نوام براون، الباحث العلمي في الشركة، الضوء على إمكانيات النماذج الجديدة أيضاً، حيث قال: «OpenAI o1 يفكر لثوانٍ، ولكننا نسعى في الإصدارات المستقبلية إلى أن يفكر لساعات، وأيام، وحتى أسابيع، تكاليف الاستنتاج ستكون أعلى»، في إشارة إلى التكاليف مثل زيادة استهلاك الطاقة لاستخدام الذكاء الاصطناعي في استنتاج المدخلات، وأضاف «لكن، ما التكلفة التي قد تدفعها مقابل دواء جديد لعلاج السرطان؟ أو بطاريات متقدمة؟».

كيف تستعد منطقة الشرق الأوسط لثورة السيارات الكهربائية؟

شهدت صناعة السيارات الكهربائية (EVs) نمواً سريعاً خلال السنوات الأخيرة، ولكن بحلول عام ٢٠٢٣، بدأ هذا النمو يتباطأ في الأسواق العالمية، ومع ذلك، يبقى المستقبل مشرقاً لهذا القطاع بفضل توجهات السياسات الحكومية نحو تحقيق أهداف الاستدامة، بما في ذلك في منطقة الشرق الأوسط التي بدأت تأخذ خطوات مهمة نحو تعزيز تبني المركبات الكهربائية.

المرحلة الحالية لتبني السيارات الكهربائية عالمياً

وتشير التوقعات حالياً إلى أن سوق السيارات الكهربائية في الشرق الأوسط سيشهد نمواً قوياً في السنوات المقبلة، يُتوقع أن تصل نسبة اختراق المركبات الكهربائية والهجينة السوق إلى ما بين ٣٠ بالمئة و٧٠ بالمئة بحلول عام ٢٠٤٠، مدفوعة بالإستراتيجيات الوطنية والضغوط التنظيمية لتقليل انبعاثات الكربون. فالسعودية، على وجه الخصوص، من المتوقع أن تشهد طفرة هائلة في اعتماد السيارات الكهربائية، وخاصة في القطاعات التجارية مثل الحافلات والشاحنات الخفيفة.

كما أن الإمارات من المتوقع أن تلعب دوراً رئيسياً في دفع عجلة النمو في هذا القطاع، حيث تشهد المدن الكبرى مثل دبي وأبوظبي بالفعل تقدماً كبيراً في عدد السيارات الكهربائية والبنية التحتية الخاصة بها، ويؤكد CJ أن «الإمارات والسعودية ستكونان المحركين الرئيسيين للنمو في سوق السيارات الكهربائية في المنطقة».

وكالات

أعضاء نادي الـ١٠٠ مليار.. أغنى ١٥ شخصاً على وجه الأرض

في الوقت الحالي يوجد في نادي الـ١٠٠ مليار ١٥ ملياردير فقط، وهم أغنى الأشخاص على وجه الأرض في الوقت الحالي، وفقاً لمؤشر فوربس للملياردير.

الأول.. «إيلون ماسك»

أغنى شخص في العالم والذي تقدر ثروته بنحو ٢٥٢ مليار دولار.

الثاني.. جيف بيزوس

ارتفعت ثروته حتى وصلت إلى ٢٠٢ مليار دولار.

الثالث.. لاري إليسون

أحد أبرز أعضاء نادي الـ١٠٠ مليار، بثروة ١٩٥ مليار دولار.

الرابع.. مارك زوكربيرغ

قفزت ثروته بنحو ٥٠ مليار دولار.

الخامس.. برنارد أرنو

تقدر ثروته بـ ١٧٠ مليار دولار

السادس.. وارن بافيت

وصلت ثروته لـ١٤٢ مليار دولار.

السابع.. بيل غيتس

تبلغ ثروة غيتس ١٣٧ مليار دولار.

الثامن.. لاري بيج

بثروة تقدر بنحو ١٢٨ مليار دولار.

التاسع.. ستيف بالمر

يختلف ستيف بالمر، عن كل أعضاء نادي الـ١٠٠ مليار، فهو لم يكن مؤسس وقائد شركة، مثل باقي الملياردير؛ بل كان عبارة عن موظف يعمل في شركة مايكروسوفت، وساعد بيل غيتس في بداية الشركة، حتى تولى القيادة خلفاً له.

العاشر.. سيرجي براين

بثروة تقدر بـ١٢٢ مليار دولار.

الحادي عشر.. أمانسيو أورتيغا

بثروة تقدر بـ٦٥ مليار دولار.

الثاني عشر.. موكيش أمباني

بثروة تقدر ١١٥ مليار دولار

الثالث عشر.. مايكل بلومبيرغ

أحد أغنياء العالم بثروة ١٠٤ مليارات دولار.

الرابع عشر.. جنسن هوانغ

بثروة تقدر ١٠٤ مليارات دولار

الخامس عشر.. مايكل ديل

بثروة تقدر بـ ١٠٠ مليار دولار

وكالات

بوح الاقتصاد

الصادرات بالعمل!

■ هني الحمدان

للتصدير ولقوة الصادرات كلمة الفصل في رفع الاقتصاد الوطني وزيادة معدل نموه، إذ يرفع من إنتاجية السلع والخدمات، بما يعزز النمو الاقتصادي على المدى القريب والبعيد، ويساعد التوسع في الصادرات رفع مستوى اقتصاد الدولة عموماً، كما يجلب المزيد من العائدات التي يمكن استثمارها في كل من الأسواق المحلية والنشاطات، ما يؤثر إيجاباً في اقتصادها.

ومع تطورات الاقتصادات واشتداد المنافسة، تظهر الحاجة إلى تعزيز مكانة الصادرات وتقويتها مع التركيز على صناعات تقوي تلك المكانة في الأسواق التجارية الخارجية، وإلا فسنبقى في مكاننا فقط، وربما نفقد أسواقاً مهمة، يجب أن نبحث عن موقع مناسب لنا من بين المصدرين عالمياً، حيث أن كثيراً من القطاعات الاقتصادية ستتلاشى مع قادم السنوات في ظل ثورة التقانة واختراعاتها، ومقابل ذلك قطاعات ستبرز وتكبر، لذلك يجب ألا تنجرف بنا الرغبات نحو التركيز على قطاع صناعي معين نمطي بسبب حالة السوق اليوم، بل يجب دراسة المستقبل واتجاهات السوق واتجاهات الطلب، تبرز اليوم تحديات كبيرة في الاقتصاد، وخصوصاً بعد العولمة وفتح الأسواق، حيث أساسيات السوق هي التي تحكم في النهاية، والبقاء للأفضل والأقل تكلفة، وهذا هو مفتاح الأسواق.

قد تفتقر «بعض وليس كل» صناعاتنا إلى المقدرة على المنافسة وتقديم المنتج بتكلفة أقل مع الحفاظ على الجودة في السوق المحلية، فما بالك بالسوق العالمية! ولذلك نشاهد أن كثيراً من الدول غيرت في نماذجها الاقتصادية، التي لم تستطع المنافسة مع الصناعات التي تعتمد على اليد العاملة الرخيصة، واتجهت إلى الملكية الفكرية والتقنية والابتكار، بحيث ترتكز القيمة الحقيقية في المنتج النهائي على الابتكار والتطبيق الأمثل والأسهل والمرغوب.

تتسابق الدول، وسياساتها تنصب على الاتجاهات الاقتصادية وخصوصاً التقنية، كتلك التي تذهب اليوم إلى قطاعات مثل الذكاء الاصطناعي، إنترنت الأشياء، الواقع الافتراضي، البيانات الضخمة، وسواها.. فأين نحن وصناعتنا من تلك المتغيرات التي تطرأ كل يوم؟! فمقدار ما كانت الصناعة ترضي الأذواق سيكون لها الطريق معبداً للدخول إلى الأسواق الخارجية وبقوة، وبقدر ما كانت نمطية قليلة الجودة، فيكون مصيرها المحتوم في الأقبية والمستودعات عرضة للتلف والخروج من دائرة التسويق والمنافسة كلياً!

نملك في بلدنا ما لا يملكه أغلب بلاد العالم من الموارد الطبيعية والبشرية، ومجتمعا يغلب عليه شريحة الشباب المتلهف للتقنية، إذا لا نحتاج إلا إلى الحكمة والتخطيط المناسب والاستفادة من المتاح من المال والرجال المخلصين لجعل هذه المكونات الموجودة تنتج اقتصاداً أكثر كفاءة وأقوى تنافسية وأكثر تطوراً.

مواردنا الطبيعية يجب أن نستغلها في صناعات تحويلية أكثر قيمة، شبابنا يجب الحفاظ عليه بشتى الوسائل وتعليمه بما يتواكب مع المستقبل ليشغل ويدير ويعمل على استغلال إمكانات بلده.

تعزيز الصادرات وتقوية مكانتها لا تأتي بالخطابات من جانب بعض المسؤولين، بل تأتي من خلال تشاركية متكاملة من منتج صناعي أو زراعي، يمتلك مقومات الجودة، ووضعه في دائرة التسويق الصحيحة لضمان تسويق متقدم، وهنا يمكننا القول: إننا لم نستغل إلا اليسير جداً من قدرتنا الموجودة اليوم، التي مع الأسف ما زالت مهدرة سواء من طاقات الشباب أم من المال والثروات، ونحن قادرون أن نشاهد ونسجل مستويات قياسية في التصدير، عندها تأخذ سورية مكانها بين الدول بمنتجات منافسة، وتحقق المعادلة الأصعب بتحقيق مؤشرات تنموية في الميزان التجاري، عبر إقلال الواردات على حساب الصادرات.